



رسالة في الفرق بين علم الجنس واسم الجنس
لشيخ يحيى المغربي

الدكتور عبد الفتاح الحموز
جامعة مؤتة

مستلة من
مَحَلَّ مَجَعُ الْلُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ الْأَرْدُنِيَّةِ



السنة الثانية عشرة

العدد (٣٤)

كانون الثاني - حزيران ١٩٨٨ م

جمادي الأولى - شوال ١٤٠٨ هـ

رسالة في
الفرق بين علم الجنس واسم الجنس
للشيخ يحيى المغربي
(من علماء القرنين الثامن والتاسع الهجريين)

شرح وتحقيق ودراسة
د . عبد الفتاح الحموز
أستاذ مشارك جامعة مؤتة

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

لعل هذه الرسالة النفيسة تُعدَّ المُصنَّف الوحيد الذي يجمع في أثنائه تلك الفروق الدقيقة الكثيرة التي تُتَخَذُ عمدًا في التعرُّف إلى اسم الجنس وعلمه ، والتفريق بينهما لفظاً ومعنى ، والقولُ نفسه بالنسبة إلى اسم الجنس والنكرة ، وعلم الجنس واسميه المقترب بـ (أ) الاستغرافية الجنسية ، وغير ذلك من المسائل الأخرى التي تُطالعنا فيها .

ولعل أهميتها تكمن في أن النحاة قبل القرنين السابع والثامن الهجريين (القرن الثامن يمكن أن يُعد قرن مصنفها) يكتفون في هذه المسألة باتخاذ ما جاء في كتاب سيبويه منها عمدتهم وضاللتهم ، على الرغم من أنه لم يُشير إلى بعض الفروق إلا إيماءً ، ولعل السبب في ذلك يعود إلى أن تلك الفروق وما يدور في فلك علم الجنس واسمه لم تستو على سوقها ، فالمبرد وابن السراج والزمخشري لم يُزوّدونا في تأليفهم بما يمكن أن يُعد من باب الاستدراك أو الزيادة على ما في كتاب سيبويه ، زيادة على أن هنالك بعض النحوين كابن جني وأبي علي الفارسي وغيرهما قد تناسوا فيما عُدنا إليه من تأليفهم النحوية .


ولعل هذين القرنين يُعد قصب السبق فيهما في هذه المسألة بأيدي نحاتها كما بن مالك وابن يعيش وابن الحاجب وابن عصفور وغيرهم ، وبخاصة مُصنف هذه الرسالة الشيخ يحيى المغربي الذي أذهب من غير تردد إلى أن قصب السبق في هذه المسألة في هذين القرنين وغيرهما من القرون السابقة واللاحقة بنحويتها كأبي حيان والمرادي والسيوطى وأصحاب مظان الحواشى والشروح المختلفة كالصبان والشيخ خالد الأزهري والشيخ يس الحمصي وغيرهم - يكاد يكون بيده من حيث عدد الفروق واستقصاؤها وتعليلها وتوضيحها وغير ذلك ، ولست أنكر أنَّه قد أهمل استقصاء الأعلام الجنسية التي طالعنا في العربية كما استقصاها غيره من السابقين واللاحقين ؛ لأنَّها لا تدور في فلك موضوع رسالته هذه ، كما يبدو بِّينا من عنوانها .

ولقد رأيت أن أُمَهَّد لهذه الرسالة بالحديث عن مصنفها الذي أهملته مظان الترجم المختلفة ، إذ لم تزودنا بما يمكن أن نقدم به صورة وافية كاملة عن سيرته من حيث شيوخه وتلاميذه وتأليفه ، وأسرته ، وغير ذلك من المسائل التي يمكن أن تدور في تلك هذه السيرة ، ولعل عمدتنا فيها تقوم على ما طالعنا في رسالته هذه ورسالة (أي المشدد) من الأعلام التي يمكن أن تكون لشيوخ قد تلقى بعض علومه منهم في بعض الحلقات العلمية ، وما طالعنا به إسماعيل باشا البغدادي في (هدية العارفين) من معلوماتٍ قليلة ، إنَّ عدْنَا يحيى المغربي الذي ترجم له هو مصنف هذه الرسالة .

وأتبعت ذلك بإسهامات النحويين المختلفة في هذه المسألة ، الأوائل والمتاخرين ؛ ليبدو إسهاماً مُصنفها بينا ، يُسْدِّد فراغاً في مكتبتنا النحوية فيها ، وَوَصَّفَ مخطوطتها الوحيدة .

ورأيت أن أسلك فيها مسلكاً أشرح فيه غواصتها ، مصطلحاتٍ وعباراتٍ وغيرها ، وأفضل فيما يتراءى لي موجزاً مُتَبَخِداً عمدتي في ذلك مظان النحو واللغة وغيرها ؛ لتكامل في مواضع الإيجاز ، وتم الفائدة التي نُشَدُّها . وزينت آخرها بفهرسين للآعلام والموضوعات ، لتسهل العودة إلى مسائلها المختلفة ، وثالث للبرامج التي اتَّخذْتها عمدتي في تحقيق هذه الرسالة .

وبعد فالله أَسْأَلُ أن يوفقنا عالمين و المتعلمين لخدمة لغتنا العربية ، لغة القرآن الكريم ، وأَسْأَلُه المغفرة إن زَلَّتْ وجزيل الثواب إن أَصْبَتْ ، وهو المولى ، خير ناصير ومُعين .



مُصنف رسالة في الفرق بين علم الجنس

واسم الجنس

يحيى المَغْرِبِيُّ

لعل مظان الترافق المختلفة وغيرها لم تزودنا بما يمكن أن نتّخذه عمدتنا في توضيح ما يدور في ذلك سيرة هذه الشخصية من حيث الأسرة والتنقلات والتاليف وغيرها ، إذ أهملته تماماً إلا ما طالعنا به إسماعيل باشا البغدادي في (هدية العارفين) حملأ على ما مر : «المَغْرِبِيُّ» : يحيى بن محمد بن أحمد بن سليمان المَغْرِبِيُّ ، الصوفي ، نزيل الحرمين ، من تلاميذ ابن سبعين ، مات في حدود سنة ٦٨٥ هـ ، خمس وثمانين وستمائة . صنف الوراثة المحمدية والفصول الذاتية في الرد على أستاده ابن سبعين^(١) . ولقد نقل ما مر عمر رضا كحالة في كتابه (معجم المؤلفين)^(٢) ، والقول نفسه مع أسماء الحمصي في فهرسها (فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية ، علوم العربية ، النحو)^(٣) .

ويتراءى لي أن مصنف هذه الرسالة إما أن يكون شخصاً مَغْرِبِيَاً آخر غير المشار إليه ، وإما أن يكون هنالك خطأ في تحديد سنة وفاته ، ولعل الأول أظهر وأرجح ، ويعززه تلك الأعلام التي طالعنا في رسالته هذه ورسالة (أي) ، وهي أعلام لمصنفين يمكن أن يكون بعضهم معاصرًا له ، وغالب ظني أنه كان يلتقيهم في حلقات الدرس مريداً وطالباً علم ، إذا استثنينا ابن التلمساني الفهري المتوفى سنة ٦٤٤ هـ^(٤) وابن عروة خاعة الذي لم نُوقِّع في الاهتداء إليه . ويعزز ما نذهب إليه أيضاً أن ابن سبعين

(١) إسماعيل باشا البغدادي (ت: ١٣٣٩ هـ) ، هدية العارفين ، إسطنبول ، ١٣٦٤ هـ : ٥٢٥/٢ .

(٢) عمر رضا كحالة ، معجم المؤلفين ، ترجم مصنفي الكتب العربية ، بيروت - مكتبة المتن ، ودار إحياء التراث العربي : ١٣٦٤ هـ .

(٣) أسماء الحمصي ، فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية ، علوم اللغة العربية ، النحو ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م : ٢٠٤ .

(٤) انظر الصفحة : ١١٨ .

فيلسوف أندلس متصرف ، لا نحوبي ، فمن البدھي أن يكون تلميذه يحيى المغربي متصرفًا لا نحوبياً في الغالب ، ويبدو ذلك بیناً في رسالته «الوراثة المحمدية والفصلول الذاتية» .

وهذه الأعلام هي أبو محمد الحسن بن قاسم المرادي المتوفي سنة ٧٤٩هـ ، إذ طالعنا في هذه الرسالة^(٥) ورسالة (أي) ، والإمام الحافظ ابن مرزوق ، والشاطبي اللذان ورد ذكرهما في رسالة (أي) أيضًا : «واستشكّل كلام المعد على هذه الصور الست بأحكامها المذكورة ، حتى قال الإمام الحافظ ابن مرزوق : إنَّ هذا البيت أشكلُ بيتٍ في هذا الرجز ، لاقتضائه حصر الإعراب في صورة واحدة مركبة من عدمين هما عدم الإضافة ، وعدم الصدر ، نحو : أيْ قائم ، فاقتضى بمفهومه البناء في [جميع]^(٦) ما بقي من الصور ، وليس كذلك لما علمت من أنَّ البناء إنما هو في صورة واحدة ، وهي السادسة ، وأجاب هو عن ذلك بأنَّ الأジョبة - وإنْ كثرت - فالذي أقول به : إنَّ (ما لم) بمعنى (إلا) ، والمعنى : وأغربت في جميع الصور إلا إذا أضيفت ، وانحذف الصدر ، وعليه قولُ عائشة - رضي الله عنها - : (ما خير رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بين أمرين إلا اختار أيسرهما ما لم يكن إثما)^(٧) ، أي : إلا إذا كان إثماً ، فلا تخير فيه ، ولا يختاره ، فالاستثناء منقطع ، ولو بقيت (ما لم) على حالها لزم أن يُخَيِّر بين المأثور به وغيره ، ولا يصلح . وأجاب غيره بجواب حسن ، وهو الذي عليه المرادي والشاطبي ، وغيرهما ، أنَّ النفي منصبٌ^(٨)

ولعلَّ ابن مرزوق الوارد ذكره في هذا النص هو محمد بن أحمد بن محمد بن مرزوق العجيسى الخطيب (٧١٠هـ - ٧٨١هـ) ، صاحب (إيضاح السالك على الفية ابن مالك في النحو) ، وهو فقيه أصولي محدث نحوبي ، مفسر ، أقام في مصر فترة ،

(٥) انظر الصفحة : ١١٥

(٦) في الأصل : «بجميع» .

(٧) انظر في هذا القول : الشيخ عثمان النجدي (ت: ١١٠٠هـ) ، رسالة أي المشدة ، تحقيق د. عبد الفتاح الحموز ، عمان - دار عمار ، ودار الفيحاء ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م : ٥٤ .

(٨) يحيى المغربي ، رسالة أي ، وهذه الرسالة مخطوطة في دار الكتب الظاهرية ، في مجموع رقمه ٦٨٦٧ ، وهي تلي فيه رسالته (الفرق بين علم الجنس واسم الجنس) ، ورقة : ٦٨ .

ثم رجع إلى تلمسان مسقط رأسه^(٩) ، ويظهر لي أنه المراد ؛ لأنَّه لم يطالعني ابن مرزوق آخر قد شرح أُلفيَّة ابن مالك^(١٠) ، ويعزز ذلك كونه في مصر ومعاصراً للشيخ المغربي مصنف هذه الرسالة .

أما الشاطبي الوارد ذكره في هذا النص أيضاً فيظهر لي أنه إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي المالكي ، أبو إسحاق ، الشهير بالشاطبي المتوفى سنة ٧٩٠ هـ ، وهو فقيه أصولي لغوِي مفسِّر ، وهو صاحب (شرح على الخلاصة في النحو في أسفار أربعة)^(١١) ، ويعزز ذلك شرحه لأُلفيَّة ابن مالك السابق ، وكونه معاصراً لمصنف هذه الرسالة ، وممَّن أقام في مصر ، وأنَّ الشيخ عثمان النجدي قد نقل عنه في رسالته (أي) المشددة ، التي قمنا بتحقيقها : « وهذا جوابُ دقيق ، أفاد معناه أبو إسحاق الشاطبي وغيره »^(١٢) .

وبعد فيظهر لي أنَّ مصنف هذه الرسالة مَغْرِبِيُّ آخر غير الذي ترجم له إسماعيل باشا البغدادي - كما مرَّ - على الرغم من أنه يمكن أن يقال إنَّه كان من المعمرين على أنَّ ولادته كانت في العقد الخمسين من القرن السابع الهجري ، وعلى أنَّ يكون عمره وقت تلقيه العلم من ابن سبعين المتوفي سنة ٦٦٩ هـ قريباً من عشر السنوات ، وهو عمر يجعلنا نذهب إلى أنه قد كان معاصراً لابن مالك صاحب الأُلفيَّة المتوفى سنة ٦٦٤ هـ ، وهي مسألة تجعلنا نذهب إلى احتمال تلقيه العلم عنه أيضاً ، وبخاصة أنَّ شيوخه الذين رجَّحنا تلقيه العلم منهم قد أقاموا في مصر محظوظاً أنظار العلماء وكعبتهم في هذه الفترة ، ويعزز ذلك إطلاق لقب مولى عليه ، وهو لقبُ كان يُطلقُ على علماء الأزهر في القرن الثامن الهجري وبعده - كما يتلاءى لي -^(١٣) .

(٩) انظر عمر كحالة ، معجم المؤلفين : ١٦/٩ .

(١٠) انظر عمر كحالة ، معجم المؤلفين : ١١/١ ، ١١/٢ ، ٣١٧/٨ ، ١٨٧/١١ ، ١٣/٢٣١ .

(١١) انظر عمر كحالة ، معجم المؤلفين : ١١٨/١ - ١١٩ ، إسماعيل باشا البغدادي ، إيضاح المكتنون : ٢/١٢٧ .

(١٢) الشيخ عثمان النجدي الحنبلي ، رسالة أي المشددة : ٤٨ - ٤٩ .

وانظر فيما سموا بالشاطبي : عمر كحالة ، معجم المؤلفين : ٩١/٢ ، ٩١ ، ٩٩ ، ١٩٧ ، ٨٥/٣ ، ٢٥١ ، ١١٠/٨ ، ٢٥٦ ، ٦/٩ ، ١٩٩ ، ١٥/١١ ، ٧٢ ، ١٠٩/١٢ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٣٩/١٠ ، ٤١٢/١٣ .

(١٣) انظر فيما لقب بالمولى : طاش كبرى زاده (ت: ٩٦٨هـ) ، الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية ، بيروت - دار الكتاب العربي ، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥ م .

أما وفاته فيمكن أن تكون قبل سنة ٧٥٠هـ ، على أن يكون قد تلقى العلم من الشاطبي أو نقل عنه بعد أن قضى رحراً طويلاً من عمره ، وهي مسألة تكاد تكون نادرةً .

ويظهر لي أنه يمكن أن يُعد من شيوخه أو من نَقَلَ عنهم من الذين كانوا في عصره حملاً على ما مر إبراهيم الشاطبي ، وابن مرزوق ، والمرادي ، وممن نقل عنهم من غيرهم ابن سبعين^(١٤) ، وابن مالك لكون رسالة (أي) المشار إليها تدور في فلك قوله :

أيٌّ كَمَا وَأَغْرِبَتْ مَا لَمْ تُضَفْ
وَصَدْرُ وَصِلَها ضَمِيرُ انْحَذَفْ


(١٤) ابن سبعين هو أبو محمد عبد الحق بن إبراهيم بن محمد الإشبيلي المرسي الصوفي ، ولد سنة ٦١٤هـ أو ٦١٣هـ ، وانتقل إلى سبعة وبلاد المشرق ، وحج حججاً كثيرة ، وأقام بمكة ، ويقال إنه جاور بعض الأوقات بغار حراء يرجي أن يأتيه وحي كما أتى النبي - صلى الله عليه وسلم - بناء على ما يعتقد ، وقال الغبريني (ت : ٧١٤هـ) في كتابه (عنوان الدرية) فيمن عُرف من العلماء في المائة السابعة بجایة : ٢٢٧). «ومنهم الشيخ الفقيه الجليل النبي العارف ، الحاذق له علم ومعرفة ونباهة وبراعة وبلاغة وفصاحة ، رحل إلى العدو ، وسكن بجایة مدة ، ولقيه من أصحابنا أنس ، وأخذوا عنه ، وانتفعوا به في فنون خاصة . له مشاركة في معقول العلوم ومنقولها ، وله فصاحة لسان ، وطلاقة قلم ، وفهم وجنان ، وهو أحد الفضلاء ، وله أتباع كثيرة من الفقراء ومن عامة الناس». ومن تأليفه : كتاب البدو ، كتاب اللهو ، الإحاطة ، ما لا بد للعارف منه ، رسالة العهد ، شرح كتاب إدريس عليه السلام ، وغير ذلك من التصانيف الأخرى المتعددة . وقيل إن له أتباعاً يُعرفون بالسبعينية . وتوفي سنة ٦٦٩هـ أو ٦٦٨هـ . انظر في ترجمته : أبو العباس أحمد بن عبد الله الغبريني (ت : ٧١٤هـ) عنوان الدرية فيمن عُرف من العلماء في المائة السابعة بجایة ، تحقيق عادل نويهض ، بيروت - دار الأفاق الجديدة ، الطبعة الثانية ، ١٩٧٩م : ٢٣٧ - ٢٣٨ ، محمد بن شاكر الكتبى (ت : ٧٦٤هـ) ، فوات الوفيات والذيل عليها ، تحقيق د. إحسان عباس ، بيروت - دار صادر : ٢٥٣/٢ ، ابن العماد الحنبلي ، شذرات الذهب في أخبار من ذهب : ٣٢٩/٥ - ٣٣٠ ، شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت : ٨٥٢هـ) ، لسان الميزان ، بيروت - دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع : ٣٩٢/٣ ، الحافظ بن كثير (ت : ٧٧٤هـ) ، بيروت دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع : ٢٦١/١٣ ، أحمد بن محمد المقرى التلمساني ، نفح الطيب في غصن الأندلس الرطيب ، تحقيق د. إحسان عباس ، بيروت - دار صادر ، ١٣٨٨-١٩٦٨م : ١٩٦/٢ ، حاجي خليفة ، كشف الظنون عن أسمى الكتب والفنون : ٦٦٢ ، ٩٩١ ، ١٥٦١ ، البغدادي ، هدية العارفين : ٥٠٣/١ ، إيضاح المكتون : ٣٠/١ ، ٣٨٧/٢ ، ٣٨٨ .

أَمَّا مَا يُمْكِنُ أَنْ يُعَدَّ مِنْ تَالِيفِهِ حَمْلًا عَلَى مَا مَرَّ أَيْضًا فَمَا يَلِي :

- (١) رسالَةٌ فِي الفَرْقِ بَيْنَ عِلْمِ الْجِنْسِ وَاسْمِ الْجِنْسِ ، وَهِيَ الرِّسَالَةُ التِّي نَحْقَقَهَا .
- (٢) رسالَةٌ أَيُّ ، وَهِيَ تَدُورُ فِي فَلْكِ قَوْلِ ابْنِ مَالِكَ السَّابِقِ ، وَأَوْلَاهَا : «وَمِنْ إِمْلَاتِهِ - رَحْمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - حِينَ كَانَ يَدْرِسُ فِي كِتَابِ التَّسْهِيلِ ، عَلَى قَوْلِ ابْنِ مَالِكَ فِي أَفْيَتِهِ» ، وَآخِرُهَا : «فَتَلَكَ سَتَةٌ كَامِلَةٌ ، وَإِنْ اعْتَبَرْتَ وَجْهَ الضَّمِيرِ مَعَ تَامِ الْصَّلَةِ ، وَهِيَ مِنْ صُورِ الإِعْرَابِ ، نَحْوُ : أَيْهُمْ هُوَ قَامٌ - كَانَتْ صُورَ الإِعْرَابِ سَتَةً ، فَالْمَجْمُوعُ سَبْعٌ ، اَنْتَهَى ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدَ ، عَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ ، وَسَلَّمَ» .

- (٣) الْوِرَاثَةُ الْمُحَمَّدِيَّةُ وَالْفَصُولُ الْذَّاتِيَّةُ ، وَلَقَدْ اهْتَدَيْتُ إِلَى نَصٍّ طَوِيلٍ مُقْتَبِسٍ مِنْهَا ، طَالَعْنَا بِهِ الْمَقْرِيُّ فِي (نَفْحِ الطَّيْبِ) : «وَوَقَعَ فِي رِسَالَةٍ لِبَعْضِ تَلَامِذَةِ ابْنِ سَبعِينِ الْمَذْكُورِ ، وَأَظُنُّ اسْمَهُ يَحْيَى بْنُ أَحْمَدَ بْنُ سَلِيمَانَ ، وَسَمَّاها بِالْوِرَاثَةِ الْمُحَمَّدِيَّةِ وَالْفَصُولِ الْذَّاتِيَّةِ - مَا صُورَتِهِ : فَإِنْ قِيلَ مَا الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ هَذَا الرَّجُلُ الَّذِي هُوَ ابْنُ سَبعِينِ هُوَ الْوَارِثُ الْمَشَارُ إِلَيْهِ؟ قَلْنَا : عَدْمُ النَّظِيرِ ، وَاحْتِياجُ الْوَقْتِ إِلَيْهِ ، وَظُهُورُ الْمَشَارِ إِلَيْهَا عَلَيْهِ ، وَنَصِيحتِهِ لِأَهْلِ الْمَلَةِ ، وَرَحْمَتِهِ الْمَطْلُقَةُ لِلْعَالَمِ الْمَطْلُقِ ، وَمَحْبَبَتِهِ لِأَعْدَائِهِ ، وَقَصْدُهِ لِرَاحْتِهِمْ مَعَ كَوْنِهِمْ يَقْصِدُونَ أَذَاهُ»^(١٥) ، وَهِيَ مَسَالَةٌ تَصْحُّ إِنْ أَجْزَنَا كَوْنَهُ مِنْ تَلَامِيذِ ابْنِ سَبعِينِ كَمَا مَرَّ .

(١٥) المقربي ، نفح الطيب : ١٩٦/٢ .



النحويون ومسألة الفرق بين علم الجنس واسمه

لعل هذه المسألة لم تكن مشهورةً أو شائعةً أو لم يتبناها النحويون الأوائل قبل عصر الشيخ يحيى المغربي في الغالب (القرن الثامن الهجري) مصنف هذه الرسالة ، ولعل ما يعزز ما نذهب إليه أن سيبويه والمبرد وغيرهما من النحوين اللاحقين لم يشيروا إلى بعض الفروق إلا إيماءً ، فسيبويه يفرد لعلم الجنس واسمه بابا من غير أن يصرّح بهذا المصطلح فيه «هذا بابٌ من المعرفة يكونُ فيه الاسمُ الخاصُّ شائعاً في الأمة»^(١٦) ، وجاء فيه ما يلي : «ليس واحدٌ منها أولى به من الآخر ، ولا يتوجهُ به واحدٌ دون آخر له اسمٌ غيره ، نحو قولك للأسد : أبو الحارث وأسامه ، وللشلب : ثعالثة وأبو الحصين سمسماً ، وللذئب : دالان وأبو جعدة فكلُّ هذا يجري خبره مجرى خبر عبدالله ، ومعناه إذا قلت : هذا أبو الحارث ، أو هذا ثعالثة - أنك تريده هذا الأسد ، وهذا الشلب ، وليس معناه كمعنى زيد وإن كان معرفةً وإذا قلت : هذا أبو الحارث فأنت تريده هذا الأسد ، أي : هذا الذي سمعت باسمه ، أو هذا الذي قد عرفت أشباهه . ولا تريده أن تشير إلى شيء قد عرفَ بعينه قبل ذلك كمعرفته زيداً . ولكنَّه أراد هذا الذي كلُّ واحدٍ من أمته له هذا الاسم ، فاختصَّ هذا المعنى باسم كما اختصَّ الذي ذكرنا بزيدٍ ؛ لأنَّ الأسد يتصرفُ تصرفَ الرجل ، ويكونُ نكرة ، فأرادوا أسماءً لا تكونُ إلا معرفةً ، وتلزمُ ذلك المعنى . وإنما منع الأسد وما أشبهه أن يكونَ له اسمٌ معناه معنى زيدٍ - أنَّ الأسد وما أشبهها ليست بأشياء ثابتةٍ مُقيمةٍ مع الناس فيحتاجوا إلى أسماءٍ يعرفون بها بعضاً من بعض»^(١٧) ، ويتبين لنا من هذا النصُّ أنَّ سيبويه قد رَوَّدنا إيماءً بحدٍ علم

(١٦) أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه (ت : ١٨٠ هـ) ، الكتاب ، ج : ٥ ، تحقيق عبد السلام هارون ، الهيئة العامة للكتاب - القاهرة ، ١٩٦٨ - ١٩٧٥ م : ٩٣/٢ .

(١٧) سيبويه ، الكتاب : ٩٣/٢ .

الجنس وَأَنَّهُ يُعَالِمُ لفظاً مِعَالِمَةَ المعرفة في العربية ، وَأَنَّهُ لَمْ يُدَوِّنْ تَلْكَ الفروق الكثيرة الدقيقة التي تطالعنا عند الشيخ يحيى المغربي وغيره مِمَّنْ هُمْ في عصره وبعده . ويتراءى للنحوين في عصرى ابن مالك والشيخ يحيى المغربي وبعدهما من هذا النص وغيره في هذا الباب - أَنَّ سيبويه في حَدَّه علم الجنس إِيمَاءً قد ذكر فرقاً بينه وبين اسمه إِيمَاءً أَيْضَاً ، لِنَسْتَمِعُ إِلَى المرادي : «وَالجَمِيعُ يَشْتَرِكُ فِي مَطْلَقِ صُورَةِ الْأَسَدِ ، فَإِنْ وُضِعَ لَهَا مِنْ حِيثِ خَصْوَصُهَا فَهُوَ عِلْمُ الْجِنْسِ ، أَوْ مِنْ حِيثِ عُمُومُهَا فَهُوَ اسْمُ الْجِنْسِ . وَفِي كَلَامِ سِبْوَيْهِ إِيمَاءً إِلَى هَذَا الْفَرْقِ»^(١٨) ، وابن الحاجب : «فَلَا بُدَّ مِنْ التَّخْيِيلِ فِي تَقْدِيرِهَا أَعْلَاماً ، قَالَ سِبْوَيْهِ كَلَامًا مَعْنَاهُ أَنَّ هَذِهِ الْأَلْفَاظَ مَوْضِعَةُ لِلْحَقَائِقِ الْمَعْقُولَةِ الْمُتَجَدِّدةِ فِي الْذَّهَنِ»^(١٩) ، والأشموني : «وَفِي كَلَامِ سِبْوَيْهِ إِلَيْهِ الْإِشَارَةِ إِلَى الْفَرْقِ ، فَإِنَّ كَلَامَهُ فِي هَذَا حَاصِلُهُ أَنَّ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ مَوْضِعَةُ لِلْحَقَائِقِ الْمُتَجَدِّدةِ فِي الْذَّهَنِ»^(٢٠) ، وقيل إنَّ سيبويه لم يُبَيِّنْ معنى اسم الجنس اتِّكالاً على ظهوره عندهم ، ولذلك طالعنا بالإشارة^(٢١) .

والقول نفسه مع أبي العباس المبرد من حيث إغفال المصطلح النحوي والفرق بين هذين الأسمين إِلَّا إِيمَاءً ، إِذْ يكاد كلامه في هذه المسألة يدور في فلك كلام سيبويه على الرغم من أَنَّه قد عقد لها بابين في (المقتضب) : «هَذَا بَابُ الْمَعْرِفَةِ الدَّاخِلَةِ عَلَى الْأَجْنَاسِ»^(٢٢) ، على الرغم من أَنَّ الْبَابَ الثَّانِي يَكَادُ يَكُونُ الْبَابَ الْأَوَّلَ نَفْسَهُ مِنْ غَيْرِ زِيادةِ إِلَّا فِي بَعْضِ الْأَمْثَلَةِ^(٢٣) .

(١٨) الحسن بن قاسم المرادي (ت : ٧٤٩هـ) ، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، م : ٢ ، تحقيق د. عبد الرحمن علي سليمان ، القاهرة - مكتبة الكليات الأزهرية ، الطبعة الثانية : ١٨٤/١ .

(١٩) أبو عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب (ت : ٦٤٦هـ) ، الإيضاح في شرح المفصل ، ج : ٢ ، تحقيق د. موسى بناني العليلي ، بغداد - مطبعة العاني : ٨٣/١ .

(٢٠) الشيخ محمد علي الصبان (ت : ١٢٠٦هـ) حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، القاهرة - دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاه : ١٣٥/١ - ١٣٦ .

(٢١) انظر الصبان ، حاشية الصبان : ١٣٥/١ .

(٢٢) أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت : ٢٨٥هـ) ، المقتضب ، ج ٤ ، تحقيق محمد عبدالخالق عصيمة ، القاهرة - المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، ١٣٨٦هـ - ١٣٨٨هـ : ٤٤/٤ .

(٢٣) المبرد ، المقتضب : ٣١٩/٤ .

ويظهر لي أنَّ النحوين قبل عصري ابن مالك والشيخ يحيى المغربي مصنفٌ هذه الرسالة قد تناسوا هذه المسألة تماماً إذا استثنينا تلك الإيماءات التي تطالعنا في كلام سيبويه والمبرد كما مرَّ، وأبى القاسم الزمخشري، وأبى بكر بن السراج، إذ لم يرد ذكرُها في مظانِّهم التي عذتُ إليها، ومن هؤلاء أبو علي الفارسي^(٢٤)، وابن جنى^(٢٥)، وابن بابشاد^(٢٦)، والصيمرى^(٢٧)، وابن فارس^(٢٨)، وابن الخشاب^(٢٩). أما أبو القاسم الزمخشري فيظهر لي أنه أشار إلى هذه المسألة إيماء على الرغم من أنه يطالعنا بمصطلح علم الجنس واسمه: «وقد سموا ما يَتَخَذُونَه ويَأْلَفُونَه من خيلهم وإبلِّهم وغَنَمِّهم وكَلَابِّهم وغير ذلك بِأَعْلَامٍ، كُلُّ واجِدٍ مِّنْهَا مُخْتَصٌ بِشَخْصٍ بَعْنَاهُ، يَعْرَفُونَه بِهِ كَالْأَعْلَامِ فِي الْأَتَاسِيِّ وَمَا لَا يُتَخَذُ وَلَا يُؤْلَفُ، فَيُحْتَاجُ إِلَى التَّفْيِيزِ بَيْنَ أَفْرَادِهِ كَالْطَّيْرِ وَالْوَحْشِ وَأَحْنَاسِ الْأَرْضِ، وَغَيْرِ ذَلِكِ، فَإِنَّ الْعِلْمَ فِيَهِ لِلْجِنْسِ بِأَسْرِهِ، وَلَيْسَ بِعَضُّهُ أَوْلَى بِهِ مِنْ بَعْضٍ، فَإِذَا قَلْتَ: أَبُو بَرَاقِشْ وَابْنَ دَائِيَةَ وَأَسَامَةَ وَثَعَالَةَ وَابْنَ قِتَرَةَ وَبَنْتَ طَبَقِ - فَكَأَنَّكَ قَلْتَ: الضَّرْبُ الَّذِي مِنْ شَانِهِ كَيْتَ وَكَيْتَ، وَمِنْ هَذِهِ الْأَجْنَاسِ مَا لَهُ اسْمٌ جِنْسٌ وَاسْمٌ عِلْمٌ كَالْأَسَدِ وَأَسَامَةَ وَالثَّعَلَبِ وَثَعَالَةَ»^(٣٠)، فهو في هذا النص يذكر إيماءً أنَّ علم الجنس ليس كالعلم

(٢٤) انظر: أبو علي الفارسي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (ت: ٣٧٧هـ)، الإيضاح العضدي، تحقيق د. حسن شاذلي فرهود، القاهرة - مطبعة دار التأليف، الطبعة الأولى، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م، المسائل العسكرية في النحو، تحقيق د. علي جابر المنصوري، بغداد - مطبعة الجامعة، الطبعة الأولى: ١٩٨٠ - ١٩٨١م.

(٢٥) انظر: أبو الفتح عثمان بن جنى (ت: ٣٩٢هـ)، المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة، تحقيق د. حسن هنداوى، دمشق - دار القلم، بيروت - دار المنارة، الطبعة الأولى: ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م، كتاب اللمع في العربية، تحقيق د. فائز فارس، الكويت - دار الكتب الثقافية: ١٠٤.

(٢٦) انظر طاهر بن أحمد بن بابشاد (ت: ٤٦٩)، شرح المقدمة المحسبة، تحقيق د. خالد عبد الكريم، الكويت، الطبعة الأولى ١٩٧٦م: ١٦٨.

(٢٧) انظر: أبو محمد عبدالله بن علي الصيمرى (من نهاة القرن الرابع الهجري)، التبصرة والتذكرة، تحقيق د. فتحى مصطفى على الدين، دمشق - دار الفكر، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م: ٩٥.

(٢٨) انظر: أبو الحسين أحمد بن فارس (ت: ٣٩٥هـ)، الصاحبى في فقه اللغة و السنن العرب فى كلامها، تحقيق مصطفى الشويمى، بيروت - مؤسسة أ. بدران للطباعة والنشر، ١٩٦٤م - ١٣٨٣هـ.

(٢٩) انظر أبو محمد عبدالله بن أحمد بن أحمد بن الخشاب (ت: ٥٦٧هـ)، المرتجل، تحقيق علي حيدر، دمشق، ١٣٩٢هـ - ١٩٧١م.

(٣٠) انظر: موفق الدين يعيش بن يعيش (ت: ٦٤٣هـ)، شرح المفصل، عنيت بطبعه ونشره إدارة الطباعة المنيرية:

الشخصي الذي يختص شخصاً بعينه ، لا يشاركه فيه غيره ، أمّا علم الجنس فليس كذلك ، إذ يختص كلّ فردٍ من أفراد الجنس^(٣١) .
ويتراءى لي أنَّ الزمخشري في هذه المسألة يدورُ في ذلك ما في كتاب سيبويه منها ، والقولُ نفسه مع ابن السراج الذي يكتفي بنقل بعضِ ما في الكتاب : «قال سيبويه : فإذا قلتَ : هذا أبو الحارث فأنْت تريدهُ : هذا الأسد ، أيُّ : هذا الذي سمعتَ باسمِه ، أو هو الذي عرفَ أشباهه ، ولا تريدهُ أنْ تشيرَ إلى شيءٍ قد عرفه بعينه قبل ذلك كمعرفته زيداً وعمراً ، ولكنه أراد هذا الذي كلُّ واحدٍ من أمهاته له هذا الاسم ، وإنَّما منعَ الأسد وما أشبههُ أنْ يكونَ له اسمٌ معناه يعني زيدٍ - أنَّ الأسد وما أشبهها ليست بأشياء ثابتةٍ مقيمة مع الناس ...»^(٣٢) .

ويظهرُ لي أنَّ قصبة سبق التفصيل في هذه المسألة من حيث تدوين الفروق بين علم الجنس واسميه يكادُ يكونُ بأيدي نحاة القرنين السابع والثامن الهجريين (عصري ابن مالك ومصنف هذه الرسالة) ، ولعلَّ مُصنف هذه الرسالة يُعدُّ أولَ من أفردتها بمُصنفٍ خاصٍ ، جمع فيه فروقها الكثيرة ، ولستُ مغاليًا إنْ قلتُ إنَّ هذه الرسالة تُعدُّ أوفى وأكمل ما يطالعنا في هذه المسألة في هذه الفترة ، ولعلَّ ما يعززُ ما نذهب إليه أنَّ ما في مظانٍ نحوبيها يكادُ يكونُ موجزاً بالإضافة إلى ما فيها ، فابن يعيش (ت: ٦٤٣هـ) في شرحه لكتاب أبي القاسم الزمخشري يطالعنا بالفرق بين العلم الشخصي والعلم الجنسي ، وأنَّ الثاني يُعدُّ معرفة لفظاً نكرةً معنى ؛ لأنَّه يشملُ جميع أفراد الجنس ، فهو يعاملُ معاملة المعرفة من حيث عدم اقترانه بحرف التعريف ، وعدم بالإضافة ، والمنع من الصرف إنْ توافرتْ علة أخرى زيادة على العلمية ، ومجيء النكرة حالاً منه ، نحو : هذا أسامةً مقبلاً ، ورأيتْ ثعالبةً مولياً^(٣٣) ، والقول

(٣١) انظر : ابن يعيش ، شرح المفصل : ٣٤/١ - ٣٤/٢ ، ابن الحاجب ، الإيضاح في شرح المفصل : ٨٢/١ - ٨٢/٢ .

(٣٢) أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي (ت: ٣١٦هـ) ، الأصول في النحو ، ج: ٣ ، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي ، بيروت - مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى : ١٤٥٥هـ - ١٩٨٥م : ٢/١٥٥ .

(٣٣) انظر ابن يعيش ، شرح المفصل : ٣٤/١ - ٣٤/٢ .
واسم الجنس عنده ما كان دالاً على حقيقة موجودةٍ وذواتٍ كثيرة .

انظر شرح المفصل : ٢٦/١ .

نفسه مع ابن الحاجب (ت: ٦٤٦هـ) في شرحه لكتاب أبي القاسم الزمخشري أيضاً : «فلا بد من التخيّل في تقديرها أعلاها ، قال سيبويه كتاباً معناه أنَّ هذه الألفاظ موضوعة للحقائق المعقوله المتجدة في الذهن بينك وبين مخاطبك . . .»^(٣٤) . والقول نفسه أيضاً مع ابن مالك (ت: ٦٧٢هـ) : «وقد وضعوا بعض الأجناس أعلاها أعطوها في اللفظ ما للأعلام الشخصية من الاستغناء عن تعريف بادأة أو إضافة ، وقصدوا بها ما يقصد باسم الجنس غير العلم إذا قرئ بأي من استغرaci أو عهد . . . فأسامة صالح للمعنيين إلا أنَّ الأسد لا يدلُّ على أحدهما إلا مقرونا بأي أو ما يقوم مقامها ، وأسامة يدلُّ عليهما بنفسه . . .»^(٣٥) .

وابن عصفور (ت: ٦٦٩هـ) يكتفي في هذه المسألة بأنَّ أسماء الأجناس لا يُعرف تعريفها من تنكيرها إلا بالاستقراء ؛ لأنَّها تقع على أشياء مفردة ، ويُعدُّ ما لا يتَّعرف منها بأي وما تجيء النكرة منه حالا - معرفة ، أمَّا ما يوصف بالنكرة ويقبل حرف التعريف فهو نكرة^(٣٦) .

أمَّا الشيخ يحيى المغربي مُصنفُ هذه الرسالة فيظهر لي أنَّ قصب السبق في هذه المسألة بيده من حيث مواضع الاتفاق والافتراق استقصاءً وتبويباً وتعليلًا مستعيناً بما تلقاه من بعض شيوخه في حلقات الدرس - كما سيأتي -، ولعلَّ هذه المسألة تبدو بَيِّنةً في تلك الفروق التي تطالعنا في هذه الرسالة :

(١) أنَّهما مُتفقان في المعنى ، من حيث إنَّ كلَّ واحدٍ منهما موضوع للفرد الواحد

(٣٤) ابن الحاجب ، الإيضاح في شرح المفصل : ٨٢/١ .

وذكر ابن الحاجب أنَّهم استغنو بالعلم الجنسي عن اسم الجنس لما علموا أنهُ وضع للواحد باعتبار الحقيقة ، فهو يؤدي في المعنى ما يؤديه اسم الجنس باعتبار الوجود .
انظر الإيضاح في شرح المفصل : ٨٥/١ .

(٣٥) انظر في ذلك : جمال الدين بن مالك (ت: ٦٧٢هـ) ، شرح عمدة الحافظ وعدة اللاقط ، تحقيق عدنان عبد الرحمن الدوري ، بغداد - مطبعة العاني ، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م : ١٣٩ ، شرح التسهيل ، تحقيق د. عبد الرحمن السيد ، القاهرة - مكتبة الأنجلو المصرية : ١٨٩/١ . ، أبو عبدالله محمد بن عيسى السلسلي ، شفاء العليل في شرح التسهيل ، ج: ٣ ، تحقيق د. الشريف عبدالله علي الحسيني البركاتي ، مكة المكرمة - الفيصلية ، الطبعة الأولى : ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م : ٢١١/١ .

(٣٦) انظر : علي بن مؤمن بن عصفور (ت: ٦٦٩هـ) ، شرح جمل الزجاجي ، ج: ٢ ، تحقيق د. صاحب أبو جناح ، الجمهورية العراقية ، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية - إحياء التراث الإسلامي ، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .

البدلي لا الشمولي^(٣٧) ، فلا فرق بينهما إلا في اللفظ الذي يكمن في معاملة العرب لعلم الجنس مُعاملة العلم الشخصي من حيث عدده من المعارف ، إذ عُولِّي معاملتها في الابتداء به ، ومجيء النكرة حالاً منه ، والمنع من الصرف إذا توافرت فيه علة أخرى زيادة على العلمية كالناء في أسامته ، والألف والنون المزيدين في كيسان علمًا للغدر ، وسبحان علمًا للتسبيح ، وزن الفعل كما في بنات أوبر علمًا لضرب رديء من الكمة^(٣٨) .

(٢) أن هنالك فرقا في المعنى بينهما ، لأن الحكم اللفظي في العربية لا بد له من معنى يطابقه ويصاحبه ؛ ولذلك قيل إن اسم الجنس كأسد موضوع لفرد البدلي الخارجي (خارج الذهن) ، أما علم الجنس كاسامة وثعالث موضوع للماهية المتردة التي لا تعدد فيها ، وعليه فهي متعينة لا عامة تشمل أفراد الجنس كالنكرة .

(٣) أن كليهما موضوع للماهية ، ولكن علم الجنس ملاحظ فيه قيد الحضور في الذهن ، إما ذهن المخاطب وإما ذهن الواقع - كما سيأتي فيما بعد - على الرغم من أن الحضور واقع في كليهما ، وشنان ما بينهما ، من حيث كون أحدهما ملحوظاً والآخر غير ملحوظ .

(٤) أن كليهما موضوع للماهية على أن علم الجنس موضوع لها من حيث هي هي (من حيث هي نفسها مقصودة لا لأفراد) ، أما اسمه فلها من حيث إبهامها في الموضع المتعددة وفق عارض الأذهان والأزمان والأمكنة .

(٥) أن كليهما موضوع للماهية أيضاً على أن اسم الجنس تبدو فيه في فرد خارج بدلبي (خارج ذهن الواقع أو المخاطب ، ويدلي من المسمى لا شمولي) ، أما علمه فليس كذلك .

(٦) أن اسم الجنس موضوع لفرد بدلبي ، وعليه فهو نكرة أو كالنكرة ، أما علمه

(٣٧) أي : بدل من مسماه دفعه واحدة ، وليس بدلًا شموليًا يشمل جميع أفراد الجنس .

(٣٨) انظر الصبان ، حاشية الصبان على شرح الأشموني : ١٣٥/١ .

فللعموم الشمولي لا البديلي ، وعليه فهو كالمحلى بـ (أـ) الاستغرافية - كما سيأتي فيما بعد .-

(٧) أنَّ اسم الجنس موضعٌ للماهية لا بقيد وجودها في الذهن (متعينة في الذهن ومحددة) أو خارجه ، أمّا علمه فبقيد الذهن فقط .

ولعلَّ إسهامُ الشيخ يحيى المغربي في هذه المسألة من حيث الفروق الكثيرة الدقيقةُ وغيرها من المسائل التي تطالعنا في هذه الرسالة - يبدو بِينًا بِجلاءٍ بالإضافة إلى ما يطالعنا في مظان النحو المختلفة وبخاصةً الحواشي والشروح التي تتسم بالاستقصاء والزيادة والتعليق وشرح كثيرٍ من المسائل النحوية التي تبدو موجزةً غير مستوفاةٍ ، فأبو حيّان النحوي (ت: ٧٤٥هـ) يذكر أنَّ شيخه أبو الحسن الصائغ قد ذهب إلى أنَّ علم الجنس وضع لمعقولية الأسد الذهنية زيادةً على عدده معرفةً لفظاً نكرةً معنى : «وتحقُّقُ العلميَّة في مثل هذا يُعسر ، فإنَّ أَسامَة يُطلقُ على كلَّ أَسدٍ : ولهذا زعم بعضُهم أنه نكرةٌ في المعنى ، وعوْنَمَ معاملة المعرفة لفظاً وإنْ كان شائعاً في جنسه ، وكان شيخُنا أبو الحسن بن الصائغ - رحمه الله - يذهب إلى أنَّ أَسامَة وضع لمعقولية الأسد الذهنية ، وذلك معنىًّا مفرد ، ولا يمكن تكثيره ولا شياعه في الذهن ، وإنْ كان في الخارج ينطلق على كثيرين ، وأنَّ أَسدًا وضع شائعاً في جنسه مقصوداً به في الخارج ، فهذا فرقٌ ما بينهما»^(٣٩) .

والمرادي (ت: ٧٤٩هـ) في شرحه لما جاء في ألفية ابن مالك من هذه المسألة يذهب إلى أنَّ هنالك فرقاً بينهما في المعنى ؛ لأنَّ التفرقة في اللفظ تؤذنُ بفرق في المعنى ، فعلمُ الجنس وضع عنده للدلالة على معنى الأسدية المعقولة التي لا توجد إلا في الذهن لا في خارجه ، أمّا اسمُه فللدلالة على الشياع . والتحقيقُ عنده في هذه المسألة : «أنْ تقول : اسْمُ الجنس هو الموضع للحقيقة الذهنية من حيث هي هي ، فأسد موضع للحقيقة من غير اعتبار قيدٍ معها أصلاً ، وعلمُ الجنس كأسامة موضع للحقيقة باعتبار حضورها الذهنيُّ الذي هو نوعٌ شخصيٌّ لها مع قطع النظر عن

(٣٩) محمد بن يوسف بن علي أثير الدين أبو حيّان النحوي (ت: ٧٤٥هـ) ، النكت الحسان ، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي ، بيروت - مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى : ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥ م : ٤٣ .

إفرادها ، ونظيره المعرف باللام التي للحقيقة والماهية والجميع يشترك في مطلق صورة الأسد ، فإنَّ وضع لها من حيث خصوصها فعلم الجنس ، أو من حيث عمومها فهو اسم الجنس»^(٤٠) .

وابن هشام الأنصاري (ت : ٧٦١هـ) في (شرح شذور الذهب)^(٤١) و(شرح اللῆمة البدريّة)^(٤٢) يذهب إلى حد علم الجنس فقط من حيث كونه يُعين مسمّاه تعين ذي الأداة الجنسية أو الحضوريّة ، ويذكر أنَّ كثيراً من الضعفاء يستشكّلُ تعريفه : «وكثير من الضعفاء يستشكّلُ التعريف في علم الجنس ، وربما غلط بعض النحاة في ذلك سفها بغير علم ، ومن استشكّل ذلك فليستشكّل التعريف بالألف واللام الجنسية ، أو الحضوريّة فيما مثلنا به ؛ لأنَّ علم الجنس لا يُستعمل إلَّا هذين الاستعمالين»^(٤٣) .

والسيوطى يذكر أنَّهما مُلتبسان لصدق كلِّ منهما على كلِّ فرد من أفراد الجنس ، وأنَّ بعض النحاة عدّهما من باب الترافق ، وأنَّ علم الجنس نكرة حقيقة ، أو أنه معرفة مجازاً ، ويدور في هذه المسألة في ذلك ما يطالعنا عند المرادي كما مر^(٤٤) . وذكر في (الأشباه والنظائر في النحو)^(٤٥) أنَّ في تحقيق علمية أسامة - نقلأ عن ابن العلج في البسيط - أربعة أقوالٍ :

(١) أنه موضوع للجنس بأسره على أنه بمنزلة المعرف بآل الجنسية ، وأنَّه نكرة في المعنى ، وتعريفه لفظي ، وهو قول أبي سعيد وابن باشاذ وابن يعيش .

(٢) أنه موضوع للحقيقة المترادفة في الذهن على أنه بمنزلة المعرف بآل العهدية

(٤٠) المرادي ، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك : ١٨٣/١ - ١٨٤ .

(٤١) محمد بن عبدالله جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت: ٧٦١هـ) ، شرح شذور الذهب ، ومعه كتاب متنه الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب ، لمحيي الدين عبد الحميد : ١٣٨ - ١٣٩ .

(٤٢) محمد بن عبدالله جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت: ٧٦١هـ) ، شرح اللῆمة البدريّة في علم اللغة العربية ، تحقيق د. هادي نهر ، بغداد - مطبعة العاني ، ١٩٧٧م - ١٣٩٧هـ : ٣٠٤/١ - ٣٠٥ .

(٤٣) ابن هشام الأنصاري ، شرح اللῆمة البدريّة : ٣٠٤/١ - ٣٠٥ .

(٤٤) انظر : همع الهوامع في شرح جمع الجامع ، تحقيق د. عبد العال سالم : ٢٤٤/١ .

(٤٥) جلال الدين السيوطى (ت: ٩١١هـ) ، الأشباه والنظائر في النحو ، م: ٢ ، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد ، القاهرة - مكتبة الكليات الأزهرية ، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م : ١٦٧/٢ -

الذهبية ، والفرق بين أسامة وأسدٍ في هذا القول أنَّ اسم الجنس موضوع لكلَّ فرد من أفراد النوع على طريق البدل ، فالتعُّد فيه من أصل الوضع ، أمَّا التعُّد في العلم الجنسي فيجيء ضمناً لا قصدًا ، وهو قول ابن الحاجب .

(٣) آنَّ إِذَا أَطْلَقَ عَلَى الْوَاحِدِ يَكُونُ قد أَطْلَقَ عَلَى مَا وُضِعَ لَهُ ، وَإِذَا أَطْلَقَ عَلَى الْجَمِيعِ فَلَكُونَهُ مَنْدَرَجًا تَحْتَ الْوَضْعِ الْأَوَّلِ لِإِطْلَاقِ وَضْعِ الْلَّفْظِ عَلَيْهِ أَوْلًا ، ثُمَّ أَصْبَحَ يُطْلَقُ عَلَيْهِ مَرَّةً ثَانِيَةً وَثَالِثَةً وَفَقَ أَشْخَاصَهُ مِنْ غَيْرِ تَصْوُرٍ أَنَّ الثَّانِيَ وَالثَّالِثَ هُمَا الْأَوَّلُ أَوْغَيْرِهِ ؛ وَعَلَيْهِ فَإِنَّهُ لَمْ يَتَعَلَّقْ بِوَضْعِهِ غَرْضًا صَحِيحًا ، وَلَعِلَّ السَّبِبَ فِي ذَلِكَ يَعُودُ إِلَى أَنَّ الْوَاحِدَ مِنْ جَفَافِ الْعَرَبِ يَشْتَقُ اسْمًا مِنْ خَلْقَةِ وَحْشٍ أَوْ فَعْلٍ يُطْلَقُهُ عَلَيْهِ لِكَوْنِهِ غَرِيبًا أَوْ عَجِيبًا ، وَالْوَقْوْلُ نَفْسُهُ فِي إِطْلَاقِ هَذَا الْاسْمِ مَرَّةً ثَانِيَةً أَوْ ثَالِثَةً عَلَى مَثْلِ ذَلِكَ الْوَحْشِ إِذَا وَقَعَ نَظَرُهُ عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ قِيَدٍ كَوْنِ الثَّانِيَ أَوِ الثَّالِثَ هُوَ الْأَوَّلُ نَفْسُهُ الَّذِي وُضِعَ لَهُ الْاسْمُ ، إِذَا يَكْتُفِي فِي هَذِهِ الْمَسَأَلَةِ بِكَوْنِ الثَّانِيَ أَوِ الثَّالِثَ مِنْ جَنْسِ الْأَوَّلِ الَّذِي وُضِعَ لَهُ الْعِلْمُ .

(٤) أَنَّ عِلْمَ الْجَنْسِ مَوْضِعَ الْدَّلَالَةِ عَلَى الْقَدْرِ الْمُشَتَّرِ بَيْنَ الْحَقِيقَةِ الْذَّهَبِيَّةِ وَالْوَجُودِيَّةِ ، لِأَنَّ لَفْظَ أَسَامَةَ يَدُلُّ عَلَى الْحَيْوَانِ الْمُفْتَرَسِ عَرِيفَ الْأَعْلَى ، وَهُمَا صَفَاتٌ يَشْتَرِكُ فِيهِمَا الْذَّهَنُ وَالْوَجْدَنُ الَّذِي يَقْتَضِي التَّعُّدُ الَّذِي يُعَدُّ مِنَ الْلَّوَازِمِ ، عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ مَقْصُودًا بِالْوَضْعِ ، بِخَلْفِ اسْمِ الْجَنْسِ الَّذِي يُعَدُّ تَعُّدُّهُ مَقْصُودًا بِالْوَضْعِ .

وَيَتَهَيَّ السِّيُوطِيُّ مِمَّا مَرَّ إِلَى أَنَّ هَنَالِكَ فَرْقًا فِي الْأَحْكَامِ الْلَّفْظِيَّةِ بَيْنَهُمَا زِيَادَةً عَلَى الْفَرْقِ فِي الْمَعْنَى ، وَيُعَزِّزُهُ نَصُّ أَهْلِ الْلُّغَةِ عَلَيْهِ .

وَلَعِلَّ إِسْهَامَ الشَّيْخِ يَحْيَى الْمَغْرِبِيِّ مَصْنُفُ هَذِهِ الرِّسَالَةِ يَبْدُو بَيْنَا بِجَلَاءِ فِي هَذِهِ الْمَسَأَلَةِ بِالإِضَافَةِ إِلَى مَا يُطَالِعُنَا فِي حَوَاشِي النَّحْوِ الْمَتَّاخِرَةِ الَّتِي يَدُورُ مَا فِيهَا فِي فَلَكِ الْشَّرْحِ وَالْتَّعْلِيلِ وَالْتَّبَوِيبِ وَالْزِيَادَةِ وَاسْتِقْصَاءِ الْمَسَائِلِ الْمُخْتَلِفَةِ فِي مَظَانِهَا لِجَمِيعِهَا وَإِكْمَالِ مَا يَتَرَاءَى لَهُمْ أَنَّهُ بِحَاجَةٍ إِلَى ذَلِكَ ، وَلَعِلَّ (شَرْحُ التَّصْرِيبِ عَلَى التَّوْضِيْحِ) ^(٤٦)

(٤٦) انظر خالد بن عبد الله الأزهري (ت: ٩٠٥هـ) ، شرح التصريح على التوضيح ، وبهامشه حاشية العلامة الشيخ يس بن زين الدين العليمي الحمصي ، القاهرة - دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاه

و(حاشية الصبان على شرح الأشموني) ^(٤٧) يُعزّزان ما نذهب إليه ، على الرغم من أنَّ مصنفيهما لم يطلعا في هذه المسألة على ما في هذه الرسالة ؛ وعليه فإنَّ هذه المسألة فيما تكاد تكون غير مستوفاةٍ من حيث الفروقُ الكثيرةُ الدقيقةُ التي يطالعنا في رسالة الشيخ المغربي ، فالصبان يطالعنا بعض الفروق من خلال حدٌ علمي الجنس والشخص ، منها :

(١) أنَّ علم الجنس موضوع للحقيقة المعينة ذهناً باعتبار حضورها فيه ، أمَّا اسم الجنس فموضوع للحقيقة المعينة ذهناً من غير هذا الاعتبار ، وقيل إنَّ كالنكرة موضوع للفرد المنتشر .

(٢) أنَّ علم الجنس موضوع للحقيقة من حيث تعيينها ذهناً على أنَّ الصدق حاصل غير مقصودٍ في وضعه ، أمَّا اسمُه فهو ما وُضع لها من حيث صدقها على أنَّ الصدق هو المعتبر الملحوظ في وضعه ، أمَّا التعيين ذهناً فحاصلٌ غير مقصودٍ في وضعه ، فيكونُ للحقيقة جهتان ، جهةٌ تعيينها ذهناً ، وجهةٌ صدقها على كثرين . وبعد فيتضح لنا مما مرَّ أنَّ رسالة الشيخ المغربي تُعدُّ أوفي استقصاءً وجمعًا وتبويبًا وتعليقًا مما يطالعنا في مظان النحو المختلفة وبخاصة تلك التي يُعدُّ مُصنفوها لاحقين له ، ولعلَّ هذه الرسالة تسدُّ فراغاً في مكتبتنا النحوية لم يستطع أصحاب الحواشي المتأخرُون إحكام سدَّةٍ على الرغم من أنَّ شروحهم وحواشيهن المختلفة تهدف إلى الجمع والاستقصاء والشرح والتعليق كما مرَّ ، ولعلَّ ما يشفع لهم أنَّهم لم يطلعوا عليها .

^(٤٧) الصبان ، حاشية الصبان على شرح الأشموني : ١٣٤/١ -

نسخة (رسالة في الفرق بين علم الجنس واسم الجنس) الفريدة

لعل يدي لم تصل إلا إلى نسخة فريدة لهذه الرسالة النفيسة ، وهي نسخة تحمل عنوانها واسم مصنفها ، وتكاد تخلو تماماً من عوادي الدهر المختلفة التي تطالعنا في مخطوطاتٍ أخرى كثيرة ، والقول نفسه بالنسبة لخلوها من السقط ، والتصحيف أو التحريف ، على الرغم من أنها تخلو من اسم الناسخ وتاريخ النسخ ، وهي من مخطوطات دار الكتب الظاهرية ، تقع هي ورسالة (أي المشددة) للمصنف نفسه في ثمانين أوراق من مجموع عدد أوراقه تسع وستون ورقة (٦٨٦٧ عام) ، ومن الغريب أن أسماء الحمسي ، مصنفة (فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية ، علوم العربية ، النحو : ٢٠٤) - لم تشر إلى هذه الرسالة على الرغم من أنها طالعتنا فيه برسالة (أي المشددة) المشار إليها ، وهي رسالة يتلو عنوانها عنوان هذه الرسالة في ورقة الغلاف ، فذكرت أن أوراقها ثمانين أوراق على الرغم من أن عدد أوراقها أربع (سبع صفحات تقريباً) ، أما رسالة (الفرق بين علم الجنس واسم الجنس) فأوراقها أربع أيضاً زيادة على ورقة الغلاف (سبع صفحات) ، في كل ورقة أحد عشر سطراً ، في كل سطر سبع كلمات تقريباً ، وترك هامش بعرض (٤ سم) .

وكَبَّتْ هذه الرسالة ورسالة (أي المشددة) بالسوداد . بخطِ معجم ، يخلو من الشكل ، أما الإشارات ورؤوس العبارات فالحمراء ، وتخلو هذه المخطوطة تماماً من الشطب ، أو التصحيف أو التحريف أو عوادي الدهر المختلفة تماماً ، وهي مسألة تزيدنا ثقةً في تحقيقها ونشرها . وأوراق هاتين الرسائلتين تغاير أوراق المجموع (٦١ - ٦٨ ورقة) المشار إليه نوعاً وخطاً .

وزينتْ هذه الرسالة بعض التعليقات التوضيحية لما يتراءى للملك غموضه ، ويظهر لي أن ناسخ مخطوطتي هاتين الرسائلتين واحد . وتضمُ ورقة الغلاف الأولى عنوانى هاتين الرسائلتين وصفحةً أخرى من مخطوطة أخرى ، والقول نفسه بالنسبة

لورقة الغلاف الأخيرة ، إِذْ تَضُمُّ صفحَةً أُخْرَى تدور فِي فَلْكِ حَذْفِ الْخَبْرِ وَجُوبًا إِذَا
كَانَ الْمُبْتَدَأُ نَصًّا صَرِيحًا فِي الْقَسْمِ .

وَفِي مَكْتبَةِ الْأَوْقَافِ الْعَامَّةِ فِي بَغْدَادِ نَسْخَتَانِ مَخْطُوطَتَانِ لِرِسَالَةِ فِي اسْمِ الْجِنْسِ
لِصَالِحِ السَّعْدِيِّ الْمَوْصِلِيِّ الْمُتَوْفِيِّ سَنَةَ ١٢٤٤هـ ، أَوْلَاهَا : «الْحَمْدُ لِلَّهِ الْوَهَابِ جَلَّ
النَّعْمَ ، وَالسَّلَامُ عَلَى الْمَفْرَدِ الْعِلْمِ ، سَيِّدُنَا مُحَمَّدُ الْمَبْعُوثُ إِلَى أَشْرَفِ
الْأَمْمِ» ، وَتَقَعُ النَّسْخَةُ الْأُولَى فِي وَرْقَتَيْنِ (٦/٥٦٢٠ مَجَامِعِ) ، أَمَّا الْثَّانِيَةُ فِي
وَرْقَةٍ وَاحِدَةٍ (٣/٦١٦٥ مَجَامِعِ) ^(٤٨) . وَلَمْ أَوْفَقْ فِي الْوَصْولِ إِلَى هَذِهِ الرِّسَالَةِ عَلَى
الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ مَصَنَّفَهَا مَتَّاخِرٌ عَنْ مَصَنِّفِ هَذِهِ الرِّسَالَةِ الَّتِي نَحْقَقُهَا .

(٤٨) انظر عبد الله الجبوري ، فهرس المخطوطات العربية في مكتبة الأوقاف العامة في بغداد ، كتاب آداب اللغة العربية وعلومها ، الجزء الثالث ، بغداد ، مطبعة العاني : ٢٠٤ .

هذه رسالة في الفرق بين
علم الجنس واسم الجنس
للسيد مجدى المغربي
م

وأينما يليها رسالتي الثانية
مجدى المغربي في كلية
الجنس

ورقة غلاف مخطوطة رسالتي الفرق بين علم الجنس واسم الجنس ، وأتي

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَبِدُنْسْتَعِينَ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ
عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ أَمَامِ الْمُتَقْبِينَ وَعَلَى اللَّهِ
وَصَحْبِهِ وَالْتَّابِعِينَ قَالَ مَوْلَانَا الشَّيْخُ يَحْيَى
الْمَفْرُوفِ أَعْلَمُ أَنَّ الْفَرْقَ بَيْنَ عَلْمِ الْجِنْسِ وَاسْمِ
الْجِنْسِ فِيهِ اخْتِلَافٌ كَثِيرٌ حِمَا مُتَفَقَّانِ فِي هَذِهِ
الْمَعْنَى عَلَى مَعْنَى أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ مُصْنَعٌ
لِلْفَرْدِ الْبَدْلِيِّ وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا الْأَوْفَى لِلنُّفُظِ
وَذَلِكَ أَنَّ عَلْمَ الْجِنْسِ عَالِمٌ لِلْعَربِ مَعَاهُمْ
الْمَعْارِفُ بَيْنَ جَمِيعِ الْعِلَمَاءِ وَصَاحِبِيَّ
وَمِنْهُ صِرْفَهُ أَنَّ كَانَ مَعَ التَّعْلِيمِيَّةِ عَلَيْهِ أُخْرَى حِيَّا
طَلَاقَةَ

الورقة الأولى من هذه المخطوطة

«الورقة الثانية»

او في احد عاكان حقيقة و يتفرع على كونها
لما اعنيه اعني النكرة اشكال دخول الجملة
عليها المفيدة للاهية وقد تعرض لها ابن
التلمساني الفرنسي و صاحل فرقه انماه
كالمهملة والجزئية عندها
المعنوية انتهى

بـ مـ مـ

ومن امثلة رحمة الله تعالى حين كان
يدرس في كتاب التسبيح على قول ابن مالك
في الفقيه اي كما واعرب عالم تنفسه ١٥٦
عشر

الورقة الأخيرة من رسالة الفرق بين علم الجنس واسم الجنس

رسالة في الفرق بين
علم الجنس واسم الجنس
للشيخ يحيى المَغْرِبِيّ

(من علماء القرنين الثامن والتاسع الهجريين)

الكتاب رقم ٢٠١
عنوان الكتاب
عنوان الكتاب

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَبِهِ نَسْتَعِينُ

الحمدُ لله رب العالمين ، والصلوة والسلام على سيدنا محمد إمام المتقين ، وعلى آله وصحبه والتابعين .

قال مولانا الشيخ يحيى المغربي : اعلم أن الفرق بين علم الجنس ، واسم الجنس ^(٤٩) فيه اختلاف كثير :

هما متفقان في المعنى ، على معنى أن كل واحداً منهما موضوع للفرد البديلي ^(٥٠) ، ولا فرق بينهما إلا في اللفظ ؛ وذلك أن علم الجنس عاملته العرب معاملة المعرف ، بـأن جعلته مبتدأ ^(٥١) ، وصاحب حال ^(٥٢) ، ومنعت صرفه إن كان مع العلمية علة أخرى كالباء في أسامة ^(٥٣) ، والالف والتون في (فعلان) ، وزن زعفران ^(٥٤) ، والباء في ثلاثة نصف ستة ^(٥٥) .

(٤٩) الأولى أن يقال : واسمه ، ليتقدم ذكر الجنس .

(٥٠) الفرد البديلي : البذل من مسماه دفعه واحدة ، وليس بدلاً شمولياً .

(٥١) لا بد من نية صفة لتصح هذه المسألة ، أي : مبتدأ من غير مسوغ من مسوغات الابتداء بالنكرة .

(٥٢) القول في هذه المسألة كالقول في سابقتها ، أي : صاحب حال من غير مسوغ من المسوغات المعروفة ؛ ليصح وقوع النكرة حالاً منه في الغالب .

(٥٣) أسامة مؤنث تأنيثاً لفظياً لا معنوياً ، والقول نفسه في ثالثة .

(٥٤) و فيما جاء من الأعلام الجنسية من هذا الباب : كيسان علماً للغدر ، والقول نفسه فيما كان من باب (فعلان) نحو سيحان علماً للتسبيح بقيد عدم الإضافة .

انظر في ذلك : الشيخ خالد الأزهري ، شرح التصرير على التوضيح : ١٢٦/١ - الصبان ، حاشية الصبان على شرح الأشموني : ١٣٤/١ - .

(٥٥) لعل المراد بذلك المؤنث تأنيثاً لفظياً ومجازياً نحو برة علم للجمرة ، بمعنى البر .

انظر في ذلك الصبان ، حاشية الصبان على شرح الأشموني : ١٣٧/١ .

ولقد تناهى الشيخ المغربي مما يمنع من الصرف من الأعلام الجنسية ما كان من باب وزن الفعل نحو : بنات أوير علم على ضرب رديء من الكمة ، وبين آوى علم على حيوان كريه الرائحة .

وقيل : إنَّ العَرَب لا تَحْكُم بشيءٍ لفظاً إِلَّا وَتَلَاحِظُ لَه وجهاً يُطَابِقُ ذَلِكَ الْحُكْمَ اللفظي في المعنى ؛ وعليه فقيل : إنَّ اسْمَ الْجِنْس كَأَسِدٍ مَوْضِعُ الْفَرَد الْبَدْلِي^(٥٦) الْخَارِجِي^(٥٧) ، وَعَلْمُ الْجِنْس كَأَسَامَة مَوْضِعُ الْلِمَاهِيَّة^(٥٨) ، وَهِي مُتَحَدَّة ، لَا تَعْدُدُ فِيهَا^(٥٩) ، فَهِي مُتَعِينَة^(٦٠) .

وقيل : إنَّ كُلَّاً مِنْهُمَا مَوْضِعُ الْلِمَاهِيَّة . إِلَّا أَنَّ عَلْمَ الْجِنْس يُلَاحِظُ فِيهِ قَيْدٌ

= ولقد أغفل من أحکامه اللفظية عدم وصفه بالنكرة ، وهو قول الدمامي^(٦١) ، وَعَدَم إِضَافَتِهِ مَا دَامَ عَلَمًا .
وقيل إنَّ الْعِلْم الْجِنْسِي يُشَنَّ وَيُجْمَعُ ، إِذْ يُقَالُ : الْأَسَامَاتُ ، وَالْأَسَامَاتُ .
انظر : الصبان ، حاشية الصبان على شرح الأشموني : ١٣٤/١ ، الشيخ خالد الأزهري ، شرح التصریح على التوضیح : ١٢٣/١ .-

(٥٦) دُونَ فوق لفظة (البدلي) : «قائله ابن الفلاح كما في النكت للسيوطى» .

(٥٧) الْفَرَد الْبَدْلِي الْخَارِجِي : الْوَاحِد الَّذِي جِيءَ بِهِ لِيُكَوَّن بِدَلَّا مَا وُضِعَ لَه ، لَا بِدَلَّا شَمَولِيَا يُشَمَّل كُلُّ أَفْرَادِ

الْجِنْس ، وَالْخَارِجِي الْمُوْجَود خَارِجَ ذَهْنِ الْوَاضِع أو الْمُخَاطِب .

(٥٨) مَاهِيَّة الشيء : نَسْبَة إِلَى (ما هو) ، فَجُعِلَتِ الْكَلْمَاتَنَ كَلْمَةً وَاحِدَةً ، وَقِيلَ نَسْبَةُ إِلَى (ما) عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ الْمَائِيَّةَ ،

فَيَكُونُ فِيهَا قَلْبُ الْهَمَزة هَاءً ، لَثَلَّا يُشَتَّبِهُ بِالْمَصْدِرِ الْمَاخُوذِ مِنْ (ما) .

وَمِنْ أَنْوَاعِهَا : الْمَاهِيَّةُ الْنَوْعِيَّةُ ، وَهِيَ الَّتِي تَكُونُ فِي أَفْرَادِهَا عَلَى السُوَيْدَةِ . وَالْمَاهِيَّةُ الْجِنْسِيَّةُ ، وَهِيَ الَّتِي تَكُونُ فِي أَفْرَادِهَا عَلَى السُوَيْدَةِ . وَالْمَاهِيَّةُ الْأَعْتَارِيَّةُ وَهِيَ الَّتِي لَا وَجْدَ لَهَا إِلَّا فِي عَقْلِ الْمُعْتَبِرِ مَا دَامَ مُعْتَبِراً .

انظر في ذلك : الشريف علي بن محمد الجرجاني (ت : ٨١٦هـ) ، كتاب التعريفات ، بيروت - دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى : ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م : ١٩٥ . وجاء في هذا الكتاب : «الْمَاهِيَّة تُطَلَّقُ غالباً عَلَى الْأَمْرِ الْمُتَعَقَّلِ مِثْلِ الْمُتَعَقَّلِ مِنَ الْإِنْسَانِ ، وَهُوَ الْحَيْوانُ النَّاطِقُ مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنِ الْوَجْدِ الْخَارِجِيِّ ، وَالْأَمْرُ الْمُتَعَقَّلُ مِنْ حِيثِ إِنَّهُ مَقُولٌ فِي جَوَابِ مَا هُوَ يُسَمَّى مَاهِيَّةً ، وَمِنْ حِيثِ ثَبَوَتِهِ فِي الْخَارِجِ يُسَمَّى حَقِيقَةً ، وَمِنْ حِيثِ الْمُتَعَقَّلُ مِنْ حِيثِ إِنَّهُ مَقُولٌ فِي جَوَابِ مَا هُوَ يُسَمَّى مَاهِيَّةً ، وَمِنْ حِيثِ ثَبَوَتِهِ فِي الْخَارِجِ يُسَمَّى حَقِيقَةً ، وَمِنْ حِيثِ الْلَّوَازِمُ لَه ذَاتَةً ، وَمِنْ حِيثِ يُسْتَبَطُ مِنَ الْفَظْوِ مَدْلُولاً ، وَمِنْ حِيثِ إِنَّهُ مَحْلُ الْحَوَادِثِ جَوَهِرًا ، وَعَلَى هَذَا

وَالْمَاهِيَّةُ عِنْدَ الْفَلَاسِفَةِ : «مُدَرَّكٌ بِالْعُقْلِ ، وَهِيَ مَاهِيَّاتُ تِلْكَ الْأَمْرِ الْمَحْسُوسَةِ ، وَطَبَائِعَهَا ، أَعْنِي الْجَوَاهِرُ وَالْأَعْرَاضُ وَأَعْنِي بِالْمَاهِيَّاتِ لِلْأَجْسَامِ صَفَاتٌ مَوْجَدَةٌ فِيهَا ، بِهَا صَارَتْ تِلْكَ الْأَجْسَامُ مَوْجَدَةٌ بِالْفَعْلِ

انظر في ذلك القاضي أبو الوليد بن رشد (ت : ٥٩٥هـ) ، تهافت التهافت ، تحقيق د . سليمان دنيا ، القاهرة - دار المعرفة ، الطبعة الثالثة : ٥٥٣/٢ .

(٥٩) الْمُتَحَدَّةُ : الْمُتَحَدَّةُ فِي الْذَهَنِ ، أَوِ الْمُتَوَحِّدَةُ فِيهِ ، وَعَلَيْهِ فَلَا تَعْدُدُ فِيهَا ، وَهِيَ مُتَعِينَةٌ فِي أَيْضًا ، فَيَكُونُ التَّعِينُ

فِي عَلْمِ الْجِنْسِ كَائِنًا فِي أَصْلِ وَضْعِهِ وَجَوْهِرِهِ ، وَيَتَعَيَّنُ اسْمُ الْجِنْس بِقَرِينَةِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ .

(٦٠) دُونَ فِي هَامِشِ هَذِهِ الْوَرْقَةِ : «وَأُطْلِقَ عَلَى الْوَاحِدِ الْخَارِجِ لَوْجُودِ الْحَقِيقَةِ ، وَيُلَزِّمُ مِنْ ذَلِكَ التَّعْدُدُ فِي الْخَارِجِ ، فَالْتَّعْدُدُ فِيهِ ضَمِنَأً لَا قَصْدَأً ، نَكْتَ» .

الحضور ، واسم الجنس لا يلاحظ في الحضور^(٦١) ، وإن كان الحضور واقعاً فيهما ، لاستحالة الوضع^(٦٢) لما لم يستحضر ، ففرق بين وجود الشيء غير ملحوظ فيه ذلك الوجود وبين وجوده ملحوظاً فيه ذلك الوجود .

وقيل : إن كل واحد منهما موضوع للماهية ، والماهية من حيث هي هي^(٦٣) متحدة ، ويعرض لها تعدد وشيوخ باعتبار الأذهان ، والأزمان ، والأمكنة ، فإن هذه الماهية تقع لهذا الشخص في زمان ، ومثلها يقع في زمان آخر أو مكان آخر ، أو لشخص آخر كذلك ، أي : في زمان استحضار الأول ومكانه ، أو غير ذلك^(٦٤) ، والجميع يشتراك في مطلق الصور الذهنية ، فإن وضع لها من حيث هي هي فعلم الجنس ، وإن وضع لها من حيث إبهامها في [الموضع]^(٦٥) المتعددة لعارض الأذهان والأزمان والمكان - فاسم الجنس ، وهذا قد جعله المرادي^(٦٦)

(٦١) قيد الحضور في علم الجنس مستفاد من جوهره ، والحضور هو أن يشار إلى فرد حاضر ، فتكون الإشارة في علم الجنس إلى الجنس الحاضر في الذهن ولو في ضمن فرد معين أو بعده ، والحضور في اسم الجنس المعرف بأي مقيّد بوجودها ، ولذلك قيل في حد علم الجنس : «اسم يعين مسمى تعين ذي الأداة الجنسية أو الحضورية» . انظر : الشيخ خالد الأزهري ، شرح التصرير على التوضيح : ١ / ١٢٤ - ، الصبان ، حاشية الصبان على شرح الأشموني : ١٣٣ / ١ .

(٦٢) الوضع : وضع العربي ذلك العلم لذلك الوحش غير المألف ، وعليه فلا بد من حضور ذلك الحيوان أو غيره مما لا يؤلف لوضع ذلك العلم الجنسي ، والحضور لا بد منه في علم الجنس واسميه ، ولكن في علم الجنس مقصود قصداً ، ليتم الوضع ، أمّا في اسم الجنس فليس كذلك ، إذ هو حاصل غير مقصود ، وشنان ما بينهما .

(٦٣) من حيث هي هي : من حيث هي نفسها مقصودة ، وليس لأفراد .

(٦٤) في الأصل لفظة (ذلك) مكررة .

(٦٥) ما بين الحاصرين في الأصل : «المواضي» ، وهو جمع ماضية أو ماض لغير العلاء ، أمّا ما كان من باب فاعل للعلاء فلا يصح جمعه على فواعل إلا ما سمع عن العرب . والمواضي تحريف الموضع ، ويجوز أن تكون صحيحة على أنها ما سبق ذكره .

(٦٦) المرادي : بدر الدين الحسن بن قاسم بن عبد الله بن علي أبو محمد المرادي المصري مولداً ، المغربيُّ اللغويُّ التصريفيُّ ، وهو معروف بابن أم قاسم ، أحد العربية عن جماعة آخرهم أبو حيان النحوي الأندلسي (ت : ٧٤٥ هـ) ، ومن شيوخه أبو عبد الله الطنجي ، والسراج الدمنهوري وغيرهما ، ومن تلاميذه إبراهيم بن أحمد بن عبد الواحد بن عبد المؤمن . ومن مصنفاته : الجنى الداني في حروف المعاني ، وهو مطبوع حققه طه محسن ، مؤسسة الكتاب للطباعة والنشر - بغداد ، ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ م ، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، وهو مطبوع ، حقيقه الدكتور بد الرحمن علي سليمان ، وتفسير القرآن ، ورسالة في الألف ، ورسالة في كلّ وبل ، ورسالة في لو ، وشرح الاستعادة والبسملة ، وشرح التسهيل ، وشرح الجزوئية وغيرها . وتوفي سنة ٧٤٩ هـ ، أما سنة ولادته فلم تزدُنا مطانَ التراجم المختلفة بها .

هو التحقيق^(٦٧) ، وقد نقضه ابن خاعة عروة^(٦٨) ، وذلك أن تعدد الاستحضار لا يوجب تعدد الشيء المستحضر لا بالزمان ، ولا بالمكان ، ولا بالأذهان ، كما في استحضار المحسوس متكرراً أو رؤيته^(٦٩) ، ولو صح ما ذكر من الاختلاف بما ذكر لم يصح اتحاد حكم شخص واحد في زمانين بحكم واحد ، لعدده بالزمان ، ولا في مكان آخر لعدده بالمكان ، ولا اتفاق شخصين لعدده بالأذهان ، ولا ينعقد إجماع ؛ لأن الصورة في ذهن كل غيرها في ذهن الآخر ، وهذا لا ي يعني شيئاً من المعقولات^(٧٠) ، ولا شيئاً من الإسلام ؛ لأن الإله في ذهن شخصٍ حينئذٍ غيره في ذهن آخر ، وكذا الصلاة والصوم والإيمان والإسلام ، وسائر الأحكام ، وغيره ؛ لأن المعمود عليها في أول زمان غيره في الزمان الثاني ، وكذا العاقد .

انظر في ترجمته : شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد بن الجوزي (ت : ٨٣٣ هـ) ، غاية النهاية في طبقات القراء ، عن بنشره برجسبراس ، الطبعة الأولى : ١٣٥١ هـ - ١٩٣٢ م ، الطبعة الثالثة : ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م ، بيروت - دار الكتب العلمية : ٢٢٧ / ١ ، جلال الدين السيوطي (ت : ٩١١ هـ) ، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحو ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، الطبعة الأولى ، ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٥ م ، القاهرة - مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه : ١٥٧ / ١ ، ابن العماد الحنبلي (ت : ١٠٩٩ هـ) ، شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، المكتب التجاري - بيروت : ١٦٠ / ٦ ، المرادي ، الجنى الداني في حروف المعاني ، مقدمة المحقق : ١١ - ٦٧) في توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك : ١٨٣ / ١ - : «والتحقيق في ذلك : أن تقول : اسم الجنس هو الموضوع للحقيقة الذهنية من حيث هي هي ، فأسد موضوع للحقيقة من غير اعتبار قيد معها أصلاً ، وعلم الجنس كأسامة موضوع للحقيقة باعتبار حضورها الذهني الذي هو نوع شخصي لها مع قطع النظر عن إفرادها ، ونظيره المعرف باللام التي للحقيقة والماهية . وبيان ذلك : أن الحقيقة الحاضرة في الذهن ، وإن كانت عامةً بالنسبة إلى إفرادها ، فهي باعتبار حضورها فيه أخص من مطلق الحقيقة ، فإذا استحضر الواضح صورة الأسد ، ليضع لها تلك الصورة الكائنة في ذهنه جزئية بالنسبة إلى مطلق صورة الأسد . فإن هذه الصورة واقعة لهذا الشخص في زمانٍ آخر ، أو في ذهن آخر ، والجميع يشترك في مطلق صورة الأسد ، فإن وضع لها من حيث خصوصيتها فهو علم الجنس ، أو من حيث عمومها فهو اسم الجنس» .

(٦٨) لم أوفق في الاهتمام إلى هذا العلم ، غالب ظني أنه من شيوخه أو معاصريه ؛ لأن الأعلام التي تطالعنا في هذه الرسالة يتراءى لي أن أكثرها أعلام شيوخه أو معاصريه - كما مر - .

(٦٩) ما بين الحاضرين في الأصل : «رؤيته» من غير الهمزة ، ولعل ذلك يعود إلى الناسخ ؛ لأن كثيراً من النسخ يهملون وضع الهمزة ، إذ يكتفون برسم صورة الحرف الذي ترسم عليه .

(٧٠) المعقولات نوعان ؛ المعقولات الأولى ، والمعقولات الثانية ، جاء في كتاب التعريفات للجرجاني : ٢٢١ : «المعقولات الأولى : ما يكون بإزاره موجود في الخارج ، كطبيعة الحيوان والإنسان ، فإنهما يحملان على الموجود الخارجي ، كقولنا : زيد إنسان ، والفرس حيوان . المعقولات الثانية : ما لا يكون بإزاره شيء فيه ، كالنوع والجنس والفصل ، فإنها لا تتحمل على شيء من الموجودات الخارجية» .

وقيل : كلاهما موضوع للماهية إلا أنَّ اسم الجنس موضوع لها يُلاحظُها^(٧١) في فردٍ خارجٍ بدلِيٍّ ، بخلاف علم الجنس ، فإنَّه موضوع لها لا يُلاحظُها^(٧٢) في فردٍ خارجيٍّ بدلِيٍّ .

وقيل : اسم الجنس موضوع لفردٍ بدلِيٍّ ، فهو كالنكرة ، أو هو النكرة^(٧٣) ، وعلم الجنس موضوع للعلوم الشمولي^(٧٤) ، فهو كالمحلى بآل الاستغرافية .

وقيل : إنَّ اسم الجنس موضوع للماهية لا بقيد وجودها في الذهن ، ولا في الخارج ، وعلم الجنس موضوع لها بقيد الذهن فقط .

ولا يخفى عليك الإطلاقُ الحقيقِي والمجازِي في الوجوه السابقة ، فمتى قدرتَ الوضع للماهية ، أو لكلَّ الأفراد ، وأطلقتَ على فردٍ بدلِي كان مجازاً سواء كان في علم الجنس أو في اسمه ، ومتى قدرتَ وضعها لفردٍ خارجيٍّ بدلِيٍّ

(٧١) يتراجع لي أنَّ الفاعل مفهوم ، وهو السامع أو الشخص ، ويجوز أن يكون في هذه الكلمة تصحيف ، لأنَّها «نُلاحظُها» ، على أنَّ المتكلِّم الشيخ المغربي ومربيه من الطلاب أو القراء .

(٧٢) القول فيها كالقول في سابقتها من حيث الفاعل أو التصحيف .

(٧٣) في حاشية الصبان على شرح الأشموني (١٣٥ - ١٣٦) أنَّ علم الجنس موضوع للحقيقة - كما مر - من غير قيد الحضور الذي يتوافر في علم الجنس ، أمَّا النكرة فموضوعة لفردٍ منتشر . وقيل إنَّ اسم الجنس يلزم أن يكون معرفة على تقدير أنه للحقيقة ، لكنَّها مُتحدة أو موحَّدة في الذهن ، وعدم اعتبار قيد الحضور لا يُخرجها عن التعين ؛ وعليه فإنَّ الفرق المذكور من جهة المعنى لا يُجدي نفعاً في إجراء أحكام المعرفة على علم الجنس دون اسمه ، ويعززُ الذاهب إلى هذا القول ما مرَّ بـأنَّ مدخولَ آل الجنسية معرفة على الرغم من كون المراد منه الحقيقة المُتحدة من حيث هي ، ويبدو ذلك بـأنَّ في قولنا : الرجل خيرٌ من المرأة .

وقيل أيضاً إنَّ اسم الجنس كالنكرة موضوع لفردٍ منتشر ، وقيل أيضاً إنَّ النكرة موضوعة لمعينٍ حملَ على ما في ذهن واضعها ، وإنَّ النكرة تطلق إطلاقاً خاصاً وآخر عاماً ، إذ تطلق ثارةً ويراد بها ما قابل المعرفة فتعم اسم الجنس ، وتطلق أخرى ويراد بها اسم الجنس ، فتخصَّ ، وهو قول الشيخ يس الحمصي وغيره من المتأخرین . والذى استوجهه الشيخ الغنimi وتلميذه الشبراهمى أنَّ اسم الجنس للحقيقة بلا قيد ، والنكرة للمفرد أمر اعتباري ؛ وعليه فإنَّ كلاً من رجلٍ وأسدٍ يصحُّ أنَّ يكون نكرةً واسم جنس .

وقيل إنَّ الفرق بين علم الجنس ومدخلَ آل الجنسية يكمن في أنَّ دلالةَ الأول على اعتبار التعين بجوهره ، أمَّا الثاني فبقرينةَ آل .

(٧٤) العلوم الشمولي : أنَّ يشمل جميعَ أفراد الجنس .

فيهما ، أو في أحدهما - كان حقيقةً ، ويتفرّع على كونها للماهية - أعني النكرة - إشكال دخول آل الجنسية عليها ، المفيدة للماهية ، وقد تعرّض له ابن التلمساني الفهري^(٧٥) ، وحاصل فرقه أنّهما كالمُهمَلة والجزئية عند المناطقة^(٧٦) .

انتهى^(٧٧) .

(٧٥) هو عبد الله بن محمد بن علي الفهري المصري الشافعي ، المعروف بابن التلمساني ، فقيه أصولي ، توفي سنة ٦٤٤هـ . ومن تصانيفه : شرح التنبية للشيرازي في فروع الفقه الشافعي ، شرح المعالم في أصول الفقه لعز الدين الرازى ، شرح الخطب النباتية ، والمجموع في الفقه .

انظر في ترجمته : عمر رضا كحالة ، معجم المؤلفين ، تراجم مصنفي الكتب العربية ، بيروت - مكتبة المتنى ودار إحياء التراث العربي : ١٣٣/٦ ، حاجي خليفة ، كشف الظنون عن أسمى الكتب والفنون ، إسطانبول - وكالة المعرف ، ١٣٦٢هـ - ١٩٤٣م : ٤٩١ ، ١٧٢٧ ، إسماعيل باشا البغدادي ، إيضاح المكnoon في الذيل على كشف الظنون ، إسطانبول ، ١٣٦٤هـ : ٤٣٠/١ ، جلال الدين السيوطي (ت : ٩١١هـ) ، حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة ، ١٢٩٩هـ ، ٢٢٣/١ .


(٧٦) من أنواع (آل) التي لتعريف الحقيقة أو الماهية قوله تعالى : «وجعلنا من الماء كل شيء حي» (الأنباء : ٣٠) ، ولقد اختلف النحويون في وجودها ، فمنهم من ذهب إلى أنها راجعة إلى العهدية ، ومنهم من ذهب إلى أنها راجعة للجنسية ، وذهب آخرون إلى أنها قسم آخر . وهي التي يُراد بمصحوبها الحقيقة نفسها لا ما تصدق عليه من الأفراد . ولعل الفرق بين اسم الجنس المقترب بها وغير المقترب يكمن في أنّ الأول موضوع للحقيقة بقيد حضورها ، أما الثاني فموضوع لمطلق الحقيقة لا بقيد حضورها .

انظر في ذلك : ابن هشام الأنباري (ت : ٧٦١هـ) ، مغني اللبيب عن كتب الأعaries ، تحقيق د. مازن المبارك ، ومحمد علي حمد الله ، ومراجعة سعيد الأفغاني ، بيروت - دار الفكر ، الطبعة الخامسة : ١٩٧٩م : ٧٣ ، المرادي ، الجنى الداني : ٢١٧ .

(٧٧) ذُوّن في جانب الورقة الأخيرة الأيمن : «من حيث إن كلاً منها يدلُّ على الحكم الجزئي ، وإنهما يختلفان (في الأصل : يختلفا) فيه بالمطابقة واللزموم ، فهوهما كُلُّ (في الأصل : كلاً) منها يدلُّ على الماهية ، إلا أنَّ اللام تدلُّ عليها بقيد حضورها في الذهن ، بخلافه ، فاختلت جهة الدلالة ، فتدبر» .

الفهارس العامة

- (١) جريدة المراجع والمصادر الوارد ذكرها في الحواشي : ١٤٦ - ١٤١ .
- (٢) فهرس الأعلام الوارد ذكرها في المتن والحواشي : ١٤٧ - ١٤٨ .
- (٣) فهرس الدراسة والرسالة المحققة : ١٤٩ .



جريدة المراجع والمصادر
مرتبة وفق أسماء المؤلفين

ـ أسماء الحمصي :

- (١) فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهريّة ، علوم اللغة العربية ، النحو ،
دمشق - مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٢م .
- إسماعيل باشا البغدادي (ت: ١٣٣٩هـ) :
- (٢) إيضاح المكتون في الذيل على كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ،
إسطانبول ، ١٣٦٤هـ .
- (٣) هدية العارفين ، إسطانبول ، ١٣٦٤هـ .
- ابن بابشاد طاهر بن أحمد (ت: ٤٦٩هـ) :
- (٤) شرح المقدمة المحسبة ، تحقيق د. خالد عبد الكريم ، الكويت ، الطبعة
الأولى ، ١٩٧٦م .
- الجرجاني الشريفي علي بن محمد (ت: ٨١٦هـ) :
- (٥) كتاب التعريفات ، بيروت - دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ،
١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
- ابن الجوزي شمس الدين محمد بن محمد (ت: ٥٨٣٣هـ) :
- (٦) غاية النهاية في طبقات القراء ، عني بنشره برجستراسر ، الطبعة الأولى :
١٣٥١هـ - ١٩٣٢م ، الطبعة الثالثة : ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م ، بيروت - دار
الكتب العلمية .

- ابن جنني عثمان أبو الفتح (ت: ٣٩٢هـ) :
- (٧) المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة ، تحقيق د. حسن هنداوي ، دمشق - دار القلم ، بيروت - دار المنارة ، الطبعة الأولى : ١٤٠٧هـ . ١٩٨٧
- (٨) كتاب اللمع في العربية ، تحقيق د. فائز فارس ، الكويت - دار الكتب الثقافية .
- ابن الحاجب عثمان بن عمر أبو عمرو (ت: ٦٤٦هـ) :
- (٩) الإيضاح في شرح المفصل ، تحقيق د. موسى بناني العليلي ، بغداد - مطبعة العاني .
- حاجي خليقة (ت: ١٠٦٧هـ) :
- (١٠) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، إسطانبول ١٣٦٤هـ .
- ابن حجر الحافظ شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)
- (١١) لسان الميزان ، بيروت - دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .
- أبو حيان محمد بن يوسف بن علي أثير الدين الأندلسي (ت: ٧٤٥هـ) :
- (١٢) النكت الحسان ، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي ، بيروت - مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى : ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥ .
- خالد بن عبدالله الأزهري (ت: ٩٠٥هـ) :
- (١٣) شرح التصریح على التوضیح ، وبها مشہ حاشیة العلامہ یس بن زین الدین الحمصی العلیمی ، القاهرة - دار إحياء الكتب العربية .
- ابن الخشّاب عبدالله بن أحمد بن أحمد (ت: ٥٦٧هـ) :
- (١٤) المرتجل ، تحقيق علي حيدر ، دمشق ، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٩ .
- ابن رشد القاضی أبو الولید (ت: ٥٩٥هـ) :
- (١٥) تهافت التهافت ، تحقيق د. سليمان دنيا ، القاهرة - دار المعارف ، الطبعة الثالثة .
- ابن السراج محمد بن سهل (ت: ٣١٦هـ) :
- (١٦) الأصول في النحو ، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي ، بيروت - مؤسسة

- الرسالة ، الطبعة الأولى : ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- السلسيلي محمد بن عيسى السلسيلي (ت: ٦٧٧٠ هـ) :
- (١٧) شفاء العليل في شرح التسهيل ، تحقيق د. الشريف عبد الله الحسيني البركاتي ، مكة المكرمة - الفيصلية ، الطبعة الأولى : ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .
- سيبويه عمرو بن عثمان بن قنبر (ت: ١٨٠ هـ) :
- (١٨) الكتاب ، تحقيق عبد السلام هارون ، القاهرة - الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٧٥ م - ١٩٦٨ م .
- السيوطي جلال الدين (ت: ٩١١ هـ) :
- (١٩) الأشباه والنظائر في النحو ، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد ، القاهرة - مكتبة الكليات الأزهرية ، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م .
- (٢٠) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، الطبعة الأولى ، ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٥ م ، القاهرة - مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه .
- (٢١) حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة ، ١٢٩٩ هـ .
- (٢٢) همم الهوامع في شرح جمع الجواجم ، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم (الجزء الأول بالاشتراك مع الأستاذ عبد السلام هارون) ، الكويت - دار البحوث العلمية ، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م .
- الصبان محمد علي الصبان (ت: ١٢٠٦ هـ) :
- (٢٣) حاشية الصبان على شرح الأشموني ، على ألفية ابن مالك ، القاهرة - دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاه .
- الصimirي عبدالله (ت: من نهاة القرن الرابع الهجري) :
- (٢٤) التبصرة والتذكرة ، تحقيق د. فتحي مصطفى علي الدين ، دمشق - دار الفكر ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .
- طاش كبرى زاده (ت: ٩٦٨ هـ) :
- (٢٥) الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية ، بيروت - دار الكتاب

العربي ، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م .

- عبدالله الجبوري :

(٢٦) فهرس المخطوطات العربية في مكتبة الأوقاف العامة في بغداد ، كتاب آداب اللغة العربية وعلومها ، بغداد - مطبعة العاني .

- الشيخ عثمان بن أحمد النجدي الحنبلي (ت: ١١٠٠ هـ) .

(٢٧) رسالة أبي المشددة ، تحقيق د. عبد الفتاح الحموز ، عمان - دار عمّار ودار الفيحاء ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .

- ابن عصفور علي بن مؤمن (ت: ٥٦٦٩ هـ) :

(٢٨) شرح جمل الزجاجي ، تحقيق د. صاحب أبو جناح ، الجمهورية العراقية ، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية - إحياء التراث الإسلامي ، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .

- ابن العماد الحنبلي (ت: ١٠٩٩ هـ) :

(٢٩) شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، بيروت - المكتب التجاري .

- الغبريني أحمد بن أحمد بن عبدالله (ت: ٧١٤ هـ) .

(٣٠) عنوان الدرية فيمن عرف من العلماء في المائة السابعة بجایة ، تحقيق عادل نويهض ، بيروت - دار الآفاق الجديدة ، الطبعة الثانية : ١٩٧٩ م .

- ابن فارس أحمد (ت: ٣٩٥ هـ) :

(٣١) الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها ، تحقيق مصطفى الشويمسي ، بيروت - مؤسسة أ. بدراًن للطباعة والنشر ، ١٩٦٤ م - ١٣٨٣ هـ .

- أبو علي الفارسي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (ت: ٣٧٧ هـ) :

(٣٢) الإيضاح العضدي ، تحقيق د. حسن شاذلي فرهود ، القاهرة - مطبعة دار التأليف ، الطبعة الأولى : ١٩٨٠ م - ١٩٨١ م .

(٣٣) المسائل العسكرية في النحو ، تحقيق د. علي جابر المنصوري ، بغداد - مطبعة الجامعة ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٠ - ١٩٨١ م .

- الكتبى محمد بن شاكر (ت: ٧٦٤هـ) :
(٣٤) فوات الوفيات ، تحقيق د. إحسان عباس ، بيروت - دار صادر .
- ابن كثير أبو الفداء الحافظ (ت: ٧٧٤هـ) :
(٣٥) البداية والنهاية ، بيروت - دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .
- كحالة عمر رضا كحالة :
- (٣٦) معجم المؤلفين ، تراجم مصنّفي الكتب العربية ، بيروت - مكتبة المثنى ، ودار إحياء التراث العربي .
- ابن مالك جمال الدين بن مالك (ت: ٦٧٢هـ) :
(٣٧) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ، تحقيق عدنان عبد الرحمن الدوري ، بغداد - مطبعة العاني ، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م .
- (٣٨) شرح التسهيل ، تحقيق د. عبد الرحمن السيد ، القاهرة - مكتبة الانجلو المصرية .
- المبرد محمد بن يزيد أبو العباس (ت: ٢٨٥هـ) :
- (٣٩) المقتضب ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، القاهرة - المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية : ١٣٨٦هـ - ١٣٨٨هـ .
- المرادي الحسن بن قاسم المرادي (ت: ٧٤٩هـ) :
(٤٠) توضيح المقاصد بشرح ألفية ابن مالك ، تحقيق د. عبد الرحمن علي سليمان ، القاهرة - مكتبة الكليات الأزهرية ، الطبعة الثانية .
- (٤١) الجنى الداني في شرح حروف المعاني ، تحقيق طه محسن ، بغداد ، ساعدت جامعة بغداد على نشره ، ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م .
- المقرى أحمد بن محمد المقرى التلمساني (ت: ١٠٤١هـ) :
- (٤٢) نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب ، تحقيق د. إحسان عباس ، بيروت - دار صادر ، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م .
- ابن هشام محمد بن عبدالله جمال الدين بن هشام الأنصارى (ت: ٧٦١هـ) :
(٤٣) شرح شذور الذهب ومعه كتاب متهى الأربع بتحقيق شرح شذور الذهب لمحيي الدين عبد الحميد .

- (٤٤) شرح الممحة البدريّة في علم اللغة العربيّة ، تحقيق د. هادي نهر ،
بغداد - مطبعة العاني ، ١٩٧٧ م - ١٣٩٧ هـ .
- (٤٥) معنى الليب عن كتب الأعaries ، تحقيق د. مازن المبارك ومحمد علي
حمد الله ، مراجعة سعيد الأفغاني ، بيروت - دار الفكر ، الطبعه
الخامسة ١٩٧٩ م .
- ابن يعيش موقف الدين (ت: ٦٤٣ هـ) :
- (٤٦) شرح المفصل ، عُنيت بطبعه ونشره إدارة الطباعة المنيرية .

فهرس الأعلام الوارد ذكرها في المتن والحواشي

- إبراهيم بن أحمد بن عبد الواحد : ١٣٥
- أسماء الحمصي : ١١٩
- إسماعيل باشا البغدادي : ١٠٦ ، ١٣٨ ، ١١١ ، ١٠٩ ، ١٠٦
- الأشموني : ١١٦ ، ١٢٤ ، ١٣٣ ، ١٣٥ ، ١٣٤ ، ١٣٧
- ابن بابشاذ : ١١٧ ، ١٢٢
- ابن التلمساني الفهري : ١٠٩ ، ١١٢ ، ١٣٨
- الجرجاني : ١٣٦ ، ١٣٤
- ابن جنّي : ١٠٦ ، ١١٧
- ابن الحاجب : ١٠٦ ، ١١٦ ، ١١٨ ، ١١٩
- أبو حيّان النحوي : ١٠٦ ، ١٢١ ، ١٣٥
- خالد الأزهري : ١٠٦ ، ١١٧ ، ١٢٢ ، ١١٧ ، ١٣٥ ، ١٣٣ ، ١٢٣ ، ١٣٤
- ابن الخشاب : ١١٧
- الدماميني : ١٣٤
- الزمخشري : ١٠٦ ، ١١٧ ، ١١٨
- ابن سبعين : ١٠٩ ، ١١٢ ، ١١١ ، ١١٣
- ابن السراج : ١٠٦ ، ١١٧ ، ١١٨
- السراج المنهوري : ١٣٥
- سيبويه : ١٠٦ ، ١١٥ ، ١١٧ ، ١١٨
- السيوطى : ١٠٦ ، ١٢٢ ، ١٢٣ ، ١٣٤ ، ١٣٦
- الشاطبي : ١١٢ ، ١١١ ، ١١٠
- الشبراهمي : ١٣٧
- الشيرازي : ١٣٨
- صالح السعدي الموصلي : ١٢٦
- الصبان : ١٠٦ ، ١١٦ ، ١٢٤ ، ١٣٣ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٣٧

- الصيمرى : ١١٧ .
ابن الصائع : ١٢١ .
الطنجي : ١٣٥ .
عائشة (أم المؤمنين) : ١١٠ .
د. عبد الرحمن سليمان : ١١٦ ، ١٣٥ .
عثمان النجدي : ١١٠ ، ١١١ .
ابن خاعة عروة : ١٣٥ .
عز الدين الرازى : ١٣٨ .
ابن عصفور : ١٠٦ ، ١١٩ .
ابن العلچ : ١٢٢ .
الغبريني : ١١٢ .
الغنيمي : ١٣٧ .
ابن فارس : ١١٧ .
أبو علي الفارسي : ١٠٦ ، ١١٧ .
ابن فلاح : ١٣٤ .
كحالة : ١٠٩ .
ابن مالك : ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١١٠ ، ١١١ ، ١١٢ ، ١١٣ ، ١١٤ ، ١١٦ ، ١١٧ ، ١١٩ .
المبرد : ١٠٦ ، ١١٥ ، ١١٦ ، ١١٧ .
المرادي : ١٠٦ ، ١١٠ ، ١١٢ ، ١١٤ ، ١١٥ ، ١١٦ ، ١٢١ ، ١٣٥ ، ١٣٨ .
ابن مرزوق : ١١٠ ، ١١١ ، ١١٢ .
المقرى : ١١٣ ، ١١٢ .
ابن هشام الأنصاري : ١٢٢ ، ١٣٨ .
يعسى المغربي : ١٠٦ ، ١٠٩ ، ١١٠ ، ١١١ ، ١١٥ ، ١١٦ ، ١١٧ ، ١١٩ ، ١٢١ .
يس الحمصي : ١٠٦ ، ١٢٣ ، ١٣٧ .
ابن يعيش : ١٠٦ ، ١١٧ ، ١١٨ ، ١٢٢ .

فهرس الدراسة والرسالة المحققة

المقدمة : ٩٣ - ٩٥

مُصنف هذه الرسالة ، يحيى المغربي : ٩٦ - ١٠٠ .

النحويون ومسألة الفرق بين علم الجنس واسمها : ١٠١ - ١١٠

نسخة رسالة في الفرق بين علم الجنس واسم الجنس المخطوطة الفريدة : ١١١-١١٢

مواضيعات رسالة في الفرق بين علم الجنس واسم الجنس : ١١٣

الفرق بين علم الجنس واسم الجنس كثير : ١١٣

- أنَّهما متفقان في المعنى مختلفان في اللفظ : ١١٣

- أنَّهما مختلفان في اللفظ والمعنى على أنَّ اسم الجنس موضوع للفرد البديلي

الخارجي ، أمَّا علم الجنس فللماهية : ١١٤

- أنَّ كليهما موضوع للماهية على أنَّ علم الجنس يُلاحظ فيه قيدُ الحضور ، أمَّا

اسمها فلا يُلاحظ فيه الحضور : ١١٥

- أنَّ كليهما موضوع للماهية ، على أنَّ علم الجنس موضوع لها من حيث هي

هي ، أمَّا اسمها فمن حيث إبهامها : ١١٥

- أنَّ كليهما موضوع للماهية على أنَّ اسم الجنس موضوع لها يُلاحظها في فردٍ

خارجي بدلِي ، أمَّا علمه فهو موضوع لها يُلاحظها في فردٍ خارجي بدلِي : ١١٧ .

- أنَّ اسم الجنس موضوع لفرد بدلِي على أنَّه كالنكرة أو هو النكرة ، أمَّا علمه

للعلوم الشمولي على أنَّه كالمحلى بآل الاستغرافية : ١١٧ .

- أنَّ اسم الجنس موضوع للماهية لا بقيد وجودها في الذهن أو في الخارج ،

أمَّا علم الجنس فلها بقيد الذهن : ١١٧

الإطلاق الحقيقي والمجازي في الوجوه السابقة : ١١٧

إشکال دخول آل الجنسية التي تفید الماهية على النكرة : ١١٧

الفهارس العامة : ١١٩

- فهرس المراجع والمصادر الوارد ذكرها في الحواشى : ١٢٥ - ١٢٠

- فهرس الأعلام الوارد ذكرها في المتن والحواشى : ١٢٧ - ١٢٦

- فهرس الدراسة والرسالة المحققة : ١٢٨